التنوع الإعلامي في التغطية الصحفية لصحف جنوب إفريقيا: قضايا فساد المسئولين نموذجاً "دراسة تحليلية مقارنة"

د. ايمان بالله ياسر

مدرس الصحافة بالمعهد العالي للإعلام بالشروق

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف واحد رئيسي، يتمثل في "رصد وتحليل حالة التنوع الإعلامي كما تعكسه التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا فساد المسئولين بالدولة"، بالتطبيق على المواقع الصحفية الإلكترونية لكل من The Star وDaily Sun وTimes في الفترة من يناير حتى سبتمبر 2022، معتمدة على تطبيق منهج المسح، وأسلوب المقارنة المنهجية باستخدام استمارة التنوع الإعلامي واستمارة تحديد القوى الفاعلة، وجاءت النتائج تؤكد علي اظهار التنوع الإعلامي بالمواقع الإخبارية الثلاث على الصعيد الداخلي، من خلال تنوع الصحفيين الذين يقومون بنشر الموضوعات بين ذكور وإناث، وكذلك التنوع الإثني والعرقي بينهم من خلال الصور التي كانت تنشرها المواقع الإلكترونية الثلاث مصاحبة للموضوعات، وكذلك التنوع الخارجي في ملكية المواقع الإخبارية الثلاث، ومدى تأثير ذلك على إمكانياتها التكنولوجية والإعلامية في تغطية الأحداث، فقرب The Star من دوائر السلطة العليا جعلها أكثر اعتمادًا على المصادر الرسمية الرفيعة المستوى، في حين أن Daily Sun التي تمتلك شبكة مراسلين قوية كانت أكثر قدرة على متابعة الإجراءات القانونية في المحاكم المنظور أمامها القضايا بالمحافظات المختلفة، بينما ضعف إمكانيات Times من المراسلين أو قربها من الدوائر السياسية رفيعة المستوى جعلها أكثر استغلالًا للوثائق والبيانات والاعتماد على الأكاديميين لتحليلها. كما ظهر التنوع بشقيه الكمي والكيفي من حجم الأخبار المعروضة، من خلال رصد العدد الخاص بكل موقع إلكتروني من المواقع الثلاث عن القضية المدروسة، وكذلك التنوع الكيفي من أفكار وأيديولوجيات مختلفة في تعدد زوايا عرض الموضوع الواحد من موقع إلى آخر.

الكلمات الرئيسية: التعددية، الاعلامية، جنوب إفريقيا:

مقدمة

تحظى جنوب أفريقيا بأكبر عدد سكان من ذوي الأصول الأوروبية في القارة السمراء، إضافة إلى أكبر تجمع سكاني هندي خارج آسيا، وأكبر مجتمع ملّون (ذوي البشرة السمراء) في أفريقيا، ما يجعلها من أكثر الدول تنوعًا سكانيًا في القارة الأفريقية.

هذا التنوع انعكس على طبيعة الإعلام المتواجد بها، حيث أن جنوب أفريقيا من الدول التي تمتلك زخمًا إعلاميًا كبيرًا على مستويات عدة، وإذا كان تعريف التعددية الإعلامية وفقًا لما جاء من قبل منظمة مراسلين بلا حدود هو: حالة وجود عدد وافر من الأصوات والآراء والتحليلات على نظام الوسائط (التعددية الداخلية) أو التعايش بين أنواع مختلفة ومتنوعة من الوسائط ودعم الوسائط (التعددية الخارجية)[1]. فإن جنوب أفريقيا تعد في هذه الحالة، واحدة من أبرز الدول الأفريقية التي تمتلك تعددية إعلامية، حيث يتمتع الإعلام الجنوب أفريقي بتنوع إثني ولغوي، لكن مع هيمنة واضحة للغة الإنجليزية متبوعة باللغة الأفريكانية، إضافة إلى لغتي السوتو والنغوني[2]، بالاضافة إلى تنوع ملكية وسائل الاعلام وتحديدًا الصحف[3]، مما يؤكد على مفهوم التنوع الإعلامي الكمي من حيث اللغات المستخدمة والملكية في وسائل الإعلام.

ويمكن القول إن جنوب أفريقيا سعت منذ اعتماد دستور 1996 إلى الوصول إلى الحالة الكيفية للتعددية الإعلامية المتمثلة في تعددية خلفية الآراء المعروضة، السياسية منها والأيديولوجية وحتى الثقافية؛ بالإضافة إلى تعددية المضمون المقدم في وسائل الإعلام من موضوعات سياسية واقتصادية ورياضية وصحية وغيرها، وكذلك تعددية القوالب الصحفية التي تقدم بها الموضوعات من تحقيقات وأخبار ومقالات رأي وتقارير[4].

وتأتي المؤشرات الخاصة بقياس حالة التعددية الإعلامية في المجتمع، متمثلة في[5]:

- وجود تأكيد دستوري ينص على حماية الحريات والتعددية الخاصة بالآراء.

- تنوع وسائل الإعلام من حيث المضمون والجمهور والأيديولوجيات.
- استقلالية وسائل الإعلام فيما يتعلق بالأمور المادية أو التمويلية.
- حق الأقليات في الانتفاع بالمعلومة.
- العمل على وجود تعددية لغوية لوسائل الإعلام، بما يضمن تمثيل كل اللغات الخاصة بالدولة في حالة التعدد اللغوي بالدولة.
- تشتيت ملكية وسائل الإعلام، بمعنى عدم احتكار وسائل الإعلام لدى جهة واحدة ممثلة في السلطة.

ومن هذا المنطلق تعد جنوب أفريقيا من أكثر الدول الأفريقية تنوعًا واستقلالًا إعلاميًا من حيث وجود تعددية لغوية وتعددية خاصة بملكية وسائل الإعلام، بعيدًا عن الرقابة المباشرة للسلطة الحاكمة بالدولة، حيث يمتلك بعض رجال الدولة أسهم شراكة بها[6]. ولكن مع تراجع وسائل الإعلام المطبوعة بنسبة 40% لعامي 2021 و2022[7] لصالح وسائل الإعلام التكنولوجية التي وصلت إلى 66% في عام 2020 بدلًا من 60%[8]. ورأى المسئولين في الدولة ضرورة استغلال هذه الظاهرة لصالحهم من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية للوصول إلى الجماهير[9].

وبعد اتهام العديد من المسئولين بالدولة بتهم الفساد والتربح واستغلال النفوذ، وعلى رأسهم الرئيس السابق جاكوب زوما، الذي أثار سجنه العديد من التوترات والقلاقل داخل الدولة أودت بحياة العشرات من المواطنين. وامتدت هذه التهم لتصل إلى عدد كبير من السياسيين والمسئولين الحكومين ومسئولين القطاع الخاص حتى وصول الأمر إلى الرئيس الحالي سيريل رامافوزا[10]، وهو ما انعكس على المشهد الاعلامي للدولة[11].

وقد عرضت وسائل الاعلام العديد من دعاوى الفساد الموجه إلى الرئيس السابق جاكوب زوما والتي كانت دافعاً له لترك السلطة في عام 2018، بالاضافة إلى التهم الموجهة للعديد من السياسيين السابقين والحاليين[12].

كما عكست وسائل الاعلام الصورة الخاصة بالفساد في الدولة من خلال الاستخدام الخاص للموارد العامة والرشوة والمحسوبيات[13]، وهو الامر الذي اكده مؤشر مدركات الشفافية الدولية للفساد لعام 2017 عند تناول حالة جنوب إفريقيا، التي جاءت بدرجة 43 من أصل 100، لتحتل الدولة المرتبة 71 من أصل 180 دولة، ويمثل هذا الترتيب تغيرًا نحو الأسفل بانخفاض نقطتين عن الدرجة 45 (سي بّي آي 2016)[14].

وتأكيدًا على تفشى الفساد داخل جنوب إفريقيا قد حذّرت مذكرة مشتركة موقعة من سفارات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا، والتي تشكل دولها 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا، من أن عدم معالجة الفساد سيكون له تأثير سلبي على الاستثمار المستقبلي في جنوب أفريقيا[15].

الدراسات السابقة

الدراسات الخاصة بالتنوع الاعلامي:

بعد استعراض أعمال الإنتاج الفكري والعلمي من الرسائل والبحوث، **عن التعددية الاعلامية وتأثيراتها المجتمعية وكيفية تحقيقها**، تمثلت أهم أهداف الدراسات السابقة في:

1. قامت الدراسة برصد تجليات ومظاهر التعدد اللغوي عبر وسائل الإعلام الجزائرية، وعلى وجه التحديد القنوات التلفزيونية سواء كانت عمومية أو خاصة، مع العمل على تقصي مدى مساهمة هذا التعدد اللغوي في تعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية للفرد الجزائري والمحافظة عليها، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الميداني من خلال أخذ عينة من الشباب الجامعي الجزائري وأكدت الدراسة على تعدد اللغات واللهجات التي

تستعملها القنوات التلفزيونية الجزائرية، سواء كانت عامة أو خاصة، في إيصال مضامينها الإعلامية إلى الجمهور الذي تستهدفه، حيث سعت القنوات التلفزيونية إلى المواءمة بين أداتها اللغوية ومستوى مستخدمي هذه اللغة، لتتمكن من تأدية الأدوار والوظائف الخاصة بها من خلال الاعتماد على التعددية اللغوية في إعداد وبث مضامينها البرامجية، ما ساهم في استحواذها على رضا جمهور المشاهدين[16].

2. رصدت الدراسة واقع وملامح تجسيد الصحافة المطبوعة الجزائرية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية –نظرية وتطبيق– عبر تسليط الضوء على رهانات تحقيق صحافة احترافية قائمة على ثلاثية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية، في ظل البيئة التعددية الإعلامية؛ مع العمل على تحليل الانعكاسات السلبية والصعوبات التي واجهت ترسيخ مبدأ التعددية الإعلامية، بداية من البيئة التنظيمية والنصوص القانونية، خاصة فيما يتعلق بقانون الإعلام 05-12 والواقع العملي والظروف المهنية عبر مختلف فترات تكريس مبدأ التعددية الإعلامية في الصحافة من خلال تطبيق قياس التعددية الاعلامية وكشفت النتائج عن ملامح متذبذبة وغير مستقرة في واقع القطاع الصحفي الجزائري، تعود أساسًا إلى قصور النصوص التنظيمية وانطوائها على عدد من الثغرات والتطبيقات من جهة، وعدم احترافية الأداء نتيجة لعدم تحلي الممارسين بالقواعد الأخلاقية والمهنية من جهة أخرى[17].

3. سعت الدراسة إلى رصد المحطات التاريخية الصحفية الجزائرية، مرورًا بتاريخ التعددية من 1990 وحتى 2020، مع العمل على تسليط الضوء على مواثيق الشرف المهنية وأخلاقيات المهنة لعام 2000 وقوانين الإعلام (90-07 و12- 05)، وكذلك توظيف قانون العقوبات في معالجته انحرافات الصحافة والممارسات المهنية للصحفيين، لتؤكد النتائج أن مصداقية الصحافة الجزائرية تأثرت كثيرًا في ظل عدم وجود أية مواثيق

تحمي حرية الصحافة في الجزائر، بالرغم من إقرار ترسانة القوانين الإعلامية، مما يؤكد أهمية تنصيب مجلس أعلى للحفاظ على آداب وأخلاقيات المهنة، مع التأكيد على حماية حرية الصحافة من قبل القانون، بدلًا من توظيفه في إطار المنع من الكتابة أو توقيع الغرامات المالية على الإعلاميين، مع العمل على إيجاد حلول توافقية، تواكب التحولات على مختلف المستويات[18].

4. هدف البحث إلى التعرف على المتغيرات الاعلامية التي حصلت في العراق، إثر تغيير النظام السياسي وانعكاسه على الواقع العراقي في النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية والإعلامية، وبروز ظواهر جديدة في المجتمع، أبرزها تراجع الهوية الوطنية الجامعة، وبزوغ الهويات الفرعية المتمثلة بالطائفة والدين والقومية والمنطقة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف المواقف والوقائع وتحليل الأحداث وتفسير الآراء، وكذلك المنهج التاريخي، ونظيره التحليلي وخلصت النتائج إلى نشوء حالة من الصراع والنزاع والتنافس بين القوى المتسيدة على المشهد السياسي العراقي التي انعكست بدورها على الواقعين الاجتماعي والإعلامي، الذي أسهم بدور فاعل ومؤثر في عملية الانقسام المجتمعي والسلم الأهلي، خاصة من خلال رسائل وسائل الاتصال والإعلام بأشكالها وأنواعها المختلفة التي طغت عليها الجوانب السلبية مع السعي إلى إلغاء الآخر، وتعميق الفجوة بين المجتمع، وكان لعوامل داخلية وخارجية تتعلق بالاحتلال الأمريكي والتدخلات الإقليمية والدولية والدور السلبي للخطاب الإعلامي في تلك الفترة، الأثر العميق في زرع بذور الفرقة والتناحر بين أبناء المجتمع الذي اتسم بالتنوع والاختلاف[19].

5. هدفت الدراسة إلى وصف أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الإعلامية لجمهوريتي المجر وصربيا، كدولتين ذات ميراث شيوعي في إطار تطبيقهم مفهوم التعددية الإعلامية عقب مرورهم بفترة التحول الديموقراطي والتوحيد الجزئي، مع العمل على شرح السياق

الاجتماعي والسياسي الذي يولد الخطر المتزايد للتعددية الإعلامية باستخدام منهجي الوصف وأسلوب المقارنة لما جاء لتقارير MPM الوطنية السنوية لعامي 2017 و2020 هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن أساليب الأنظمة الاستبدادية التنافسية لقمع وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية، قد تم استخدامها بشكل مكثف في كل من صربيا والمجر، بغض النظر عن عضوية إحدى الدول –المجر– في الاتحاد الأوروبي، وجاءت مؤشرات تقييد التعددية الإعلامية في مجالات الحماية المعيارية والاستقلال السياسي وتعدد سوق وسائل الإعلام، متجانسة بين كل من الدولتين، أي أن وجود المجر كإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم يدفعها إلى تطبيق التعددية الإعلامية، وفقًا للمعايير الأوروبية المتبعة في باقي دول الاتحاد[20].

6. سعى البحث إلى رصد وتحليل الكيفية التي يتم بها تكريس التعددية الإعلامية عن طريق تحقيق التنوع الثقافي والتعددية الثقافية في وسائل الإعلام الرقمية، مع الكشف عن العلاقة بين التعددية الإعلامية ونظيرتها الثقافية، وكذلك رصد مؤشرات تكريس التعددية الإعلامية ومقوماتها، وتحليل ملامح التنوع الثقافي في وسائل الإعلام الرقمية وعوائق تحقيق التنوع في وسائل الإعلام بوجه عام والرقمية بوجه خاص واكدت الدراسة على توجه اهتمام اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) في السنوات الأخيرة إلى تشجيع تعددية وسائل الإعلام، ذلك أن حرية التعبير الحقيقية ترتبط بالتعددية بشكل أساس وضروري، ولا تتحقق إلا عن طريق تعزيز شروط عدة، ومقومات ومؤشرات وضعتها المنظمة نفسها أو توصل إليها باحثو علوم الإعلام والاتصال، وكان من بينها مؤشرات كيفية نوعية، تعني بكل ما له علاقة باختلاف الأيديولوجيات وتعزيز التنوع الثقافي عن طريق تكريس التعددية الثقافية التي تمثل قاعدة جوهرية لمفهوم التعددية الإعلامية، ونتيجة للتطورات التكنولوجية في مجال

الاعلام والاتصال وسيطرة الإعلام الرقمي على سوق الاعلام ككل، مما أدى إلى ترسيخ ممارسات التنميط والغزو الثقافي التي حالت دون تحقيق التنوع الثقافي وتعزيزه، وتجسيد التعددية الإعلامية محليًا ووطنيًا ودوليًا[21].

7. تهدف الدراسة إلى توصيف المفاهيم الأساسية لميثاق أخلاقيات الممارسة الإعلامية مع طرح الفلسفة الفكرية لأخلاقيات العمل الإعلامي في المنظومة التعددية والبحث في خصوصية القوانين الإعلامية الجزائرية في زمن التعددية بين قانون 1990 وقانون 2012 للإعلام من خلال أجيالها، والتعرف على الآليات والميكانيزمات لضبط وأخلقة العمل الإعلامي والبحث في ضوابطه التشريعية واكدت الدراسة على أن الدولة الجزائرية عضدت قوانينها الاعلامية بما يحفظ الاخلاقيات وبما يوائم في الوقت ذاته الخصوصية الهوياتية للدولة وفلسفتها السياسية، اهتماما منها بماهية النسق القانوني، ويتجلى ذلك في محاولات توطين القوانين الدولية والارهاصات المتسارعة للعولمة وتقنيات الاتصال تحت مفهوم الاعلام الجديد حتى لا تعمل هذه التحديات على إعاقة الأخلاق والتأثير عليها في الجزائر[22].

8. يسعى البحث إلى دراسة واقع حرية الصحافة الجزائرية والممارسة الإعلامية خلال مرحلة التعددية السياسية والإعلامية، وعلاقتها بالتحولات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية، وذلك بتحليل البنية التشريعية والسياسة الاتصالية الجزائرية المتعلقة بالنشاط الصحفي للمؤسسات الإعلامية ومهنييها في تلك المرحلة ونصت نتائج الدراسة على أن العامل السياسي في البلدان النامية يعد عاملًا مؤثرًا يتدخل في كل مرة ليحدد نوع ومهمة الإعلام السائد فيها، ويتجلى ذلك من خلال التبعية للسلطة السياسية والسيطرة على المضمون الإعلامي، ويلاحظ أن بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر، في الغالب تبسط سيطرتها على مجموع مكونات العملية الإعلامية، كما أن تطور الصحافة

والممارسة الإعلامية في الجزائر، مرتبط بشكل وثيق بمختلف المراحل السياسية والاقتصادية التي عاشتها، لذا كان للعامل السياسي دور بارز في تطور الصحافة الجزائرية وقوانينها التنظيمية، وفي خطها الافتتاحي وتوجهها التحريري، خاصة عقب الإقرار بالتعددية الإعلامية والسياسية[23].

9. تسعى الدراسة إلى رصد اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو تحقيق التعددية الإعلامية في واقع الممارسة المهنية من خلال تطبيق نصوص القانون الوضعي للإعلام لعام 2012، وتقوم الدراسة بالتفريق بين كل من القانون الوضعي والقانون العادي مع دراسة مفهوم الصحفي وفقًا للقانون الوضعي سابق الذكر ورصد تجربة الصحفيين الجزائريين مع القانون الوضعي للإعلام لعام2012 وخلصت الدراسة إلى أن القانون الوضعي للإعلام، جاء نتيجة التغيرات السياسية والحراك الذي شهدته بعض الدول العربية في المنطقة –الربيع العربي– حيث وجدت السلطة الجزائرية نفسها مجبرة على تقديم المزيد من الحريات وإلغاء العديد من القيود التي وجدت في قانون الإعلام السابق لعام 1990، ومن خلال إجابات الصحفيين تبين أن القانون الجديد للإعلام لعام 2012 أهمل العديد من الجوانب الخاصة بمهنة الصحافة، كما أنه يعاني من مشاكل عدة في تطبيقه من قبل مسئولي الصحف الذين لا يطبقون جميع نصوصه وفقًا لما ذكره الصحفيون، كما أن السلطة السياسية نفسها لديها إشكالية واضحة في تطبيقه، حتى أنها لم تؤسس جهة خاصة بضبط الصحافة المكتوبة حتى الآن[24].

10. تسعى الدراسة إلى رصد مدى انعكاس التنوع الثقافي من خلال المضمون السمع بصري في تلفزيون المغرب، وحجم تقديمه لمضمون إعلامي تربوي قائم على مبدأ التعددية الاعلامية والتنوع الثقافي للمجتمع المغربي، بالتطبيق على المضمون الخاص بالقناة الثامنة بالتلفزيون المغربي بالرباط والتي تقدم باللغة الأمازيغية وقناة 2M بمدينة الدار البيضاء

وقناة MD1TV بمدينة طنجة، والعمل على تحليل المواد الوثائقية الخاصة بهم، باستخدام مقاربة تحليل محتوى الشبكات وذلك في الفترة من 2019 حتى 2021 واكدت النتائج على قلة وضعف البرامج الثقافية التي تعني بإبراز وتعريف التنوع الثقافي الأمازيغي في قنوات MD1tv و 2Mtv إذا ما قورنت بالقناة الثامنة التي سعت إلى تخصيص برامج تتناول مواضيع التنوع الثقافي بالمغرب، مع التركيز الكبير على الثراء الحضاري والثقافي، والذي تجسد بصورة واضحة في القناة الثامنة على وجه التحديد والقناة السادسة والقناة الرابعة، أي أن التنوع الثقافي جاء من خلال القنوات التلفزيونية الحكومية[25].

11. سعت الدراسة إلى رصد العلاقة بين أنماط الملكية الصحفية والتعددية الإعلامية في الأنظمة الإعلامية العربية من خلال رصد واقع الأسس النظرية التي تقوم عليها الأنظمة الإعلامية العربية، ودراسة شروط إصدار الصحف في الدول العربية، ورصد كيفية مساهمة التنظيم القانوني لإصدار الصحف وأنماط ملكيتها في تحقيق التعددية الإعلامية بالأنظمة العربية المختلفة، وملامح تكريس التعددية الإعلامية في واقع الممارسة الصحفية الميدانية وتشتيت الملكية الصحفية في الأنظمة العربية. جاءت النتائج تؤكد على أن كانت أغلب الصحف منذ أول ظهور لها في الأنظمة الإعلامية العربية، مملوكة ملكية عمومية مباشرة للدولة، وفي حالات أخرى مملوكة للدولة والجهات المقربة منها، وامتازت بالتركيز والاحتكار، ما أدى بدوره إلى التضييق على حرية التعبير والتعددية الإعلامية على وجه الخصوص، لكن المجتمعات العربية مثلها مثل المجتمعات الأخرى، تأثرت في مراحلها التاريخية بعوامل عدة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو غيرها، ساهمت في رسم ملامح النظام الإعلامي داخلها وتحديد مبادئه وأسسه النظرية والممارساتية؛ ووفقًا لذلك، تم تقسيم الأنظمة الإعلامية حسب متغير الملكية، التنوع والتعددية، والتوجه

نحو السلطة إلى أربعة أنظمة هم (التعبوي، الموالي، المتنوع والانتقالي)، إلا أنه بالنظر إلى هذه التصنيفات، نجد هناك صعوبة في الفصل بينهم بشكل واضح، وهنا يتم التأكيد على أن النظام الإعلامي العربي، نظام هجين[26].

12. تسعى الدراسة إلى مقاربة موضوع النظام الإعلامي في الجزائر، من خلال رصد مكونات النظام الإعلامي عمومًا، والعمل على تقديم نظرة تاريخية موجزة بشأن أهم تصنيفاته على المستويين العالمي والعربي، ورصد التعرض لحيثيات تصنيف النظام الإعلامي الجزائري خلصت نتائج الدراسة إلى أن النظام الإعلامي في الجزائر، يصعب تصنيفه، لتطوره وكثرة محدداته التاريخية المحلية والدولية، كما يصعب وضعه في أي قالب من القوالب الإعلامية الغربية، فهو نظام تنموي تعبوي رقابي صارم، وذلك قبل مرحلة التعددية السياسية، وانتقل في مرحلة التعددية إلى النظام الليبرالي التعددي المتنوع التابع، وتحول إلى النظام الدعائي في 2014، وبالتالي يمكن تسميته بالتعددي الوظيفي، لذا يمكن القول إن النظام الإعلامي الجزائري تعددي وليس ليبرالي، يأتي في الجوانب الأفقية منه بشكل آني، والجوانب العامودية بشكل تاريخي، يتم توظيفه سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا بدوافع محلية ودولية، وهنا نجد أن نوع الوسيلة كان لها تأثير على تطبيق مفهوم التعددية، ما جعل وسائل التواصل الاجتماعي والصحف المطبوعة تتمتع بهامش حرية تعبيرية أعلى من نظرائها من الوسائل الأخرى لتأتي الإذاعة في المرتبة الثالثة، والتلفزيون في المرتبة الرابعة من التمتع بهامش حرية التعبير[27].

13. تسعى الدراسة إلى تناول شفافية ملكية وسائل الإعلام من منظور حقوق الإنسان وفقًا للقواعد الأوروبية السياسية، والعمل على رصد وتقييم ملكية هذه الوسائل في 30 دولة أوروبية، بناءً على البيانات الواردة من مرصد التعددية الإعلامية، إضافة إلى رصد وتحليل تطبيق مفهوم التعددية الإعلامية في الهيئات العامة للدولة المعنية بسن التشريعات

الإعلامية وفي المضمون الموجه للجمهور مع رصد تعددية خصائص جمهور الإعلام في هذه الدول، وطبيعة الملكية الخاصة بالوسائل الإعلامية. وأكدت الدراسة على عدم اكتمال التنظيم التعددي لوسائل الإعلام في الدول الأوروبية بالرغم من تطبيقهم لمنظور حقوق الإنسان السياسية، حيث تخضع التعددية الإعلامية بالدول لنهج منسق ومتعدد الجهات الفاعلة، تبرز فيها سياسة الدولة وطبيعة السلطة الحاكمة والجوانب الأيديولوجية والفكرية وانتماءاتها السياسية وحجم الليبرالية بها، لتفعيل المعايير الخاصة بالتعددية الإعلامية بها [28].

14. تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل عملية استخدام لغة الإشارة في التلفزيون العام بدولتي المملكة المتحدة البريطانية وإسبانيا، وفقًا لتطبيق مبدأ التعددية الإعلامية وكيفية توظيف هذه اللغة لدمج المشاهدين الصم في المجتمع كمؤشر لقبولهم داخل المجتمع من خلال تحليل المحتوى الإعلامي الإخباري المقدم في BBC وTVE. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المملكة المتحدة البريطانية وإسبانيا تمثلان نموذجين متميزين للتعددية الإعلامية، وإن كان نهج التعددية قد اختلف في تطبيقه بين البلدين، كما أكدت الدراسة على أن دمج المشاهدين الذين يعانون من الصم جاءت متشابهة في كل من الدولتين، وإن كان هناك بعض القصور في البرمجة الخاصة بدمج هذه اللغة في المحتوى الإخباري المقدم بكل من الBBC وTVE، وأنه لا بد من تطوير أساليب البرمجة الخاصة باستخدام هذه اللغة من أجل الوصول إلى عموم الجماهير الذين يعانون من هذه المشكلة[29].

15. تسعى الدراسة إلى رصد التعددية الخاصة بمضمون وسائل الإعلام في منطقة بحر الكاريبي في كولومبيا، ومدى تأثير ملكية وسائل الإعلام الخاصة والحكومية على طبيعة المادة المنشورة وتحقيق التعددية الأيديولوجية والفكرية بها، والعمل على تلبية الاحتياجات

الخاصة بجمهورها على اختلاف توجهاتهم الثقافية والفكرية، وكشفت الدراسة أوجه القصور في المضمون المقدم بوسائل الإعلام الكولومبية، حيث لم يختلف مضمون التقارير الإخبارية باختلاف ملكية هذه الوسائل، في ظل تماثل كل من المضمون الاجتماعي المقدم في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، ما أعاق الصحافة النوعية في الدولة، وبالتالي أثر على المعلومات التي يتم تقديمها لخدمة مصالح المواطنين[30].

16. قام البحث بدراسة كيفية تقديم المحتوى الصحفي الاقتصادي، عقب حدوث جائحة كورونا، وفقًا لتطبيق المعايير التعددية في المضامين والأيدلوجيات التي يتم طرحها في هذه القضية، بمقابلة 19 صحفيًا سياسيًا واقتصاديًا فنلنديًا، من أجل التعرف على السياسات المالية التقشفية التي اتبعتها الدولة عقب الجائحة وحجم تأثير ذلك على بيئة العمل الصحفي ككل وأكدت الدراسة على اعتماد الصحف الفنلندية على المصادر الرسمية والنخبة، من أجل الحديث عن السياسات الاقتصادية الخاصة بالدولة، وهو ما يعكس حجم التنوع في المصادر الخاصة بالمعلومات، بالإضافة إلى خلق نوع من الجدل المشروع في الصحف الاقتصادية الفنلندية عند عرض المضامين الخاصة بآثار جائحة كورونا الاقتصادية على الدولة، وفي نفس الوقت أهمية وجود حوافز مالية ونقدية للموظفين بالدولة لمجابهة غلاء المعيشة، ما خلق مساحة للمزيد من التعددية الأيديولوجية في الصحافة الاقتصادية[31].

17. تهدف الدراسة إلى تقديم اطار تحليلي للخطاب الاعلامي وحجم انعكاسه لمفهوم التعددية الثقافية والايديولوجية في إطار تحقيقه للديموقراطية ببلجيكا وحجم انعكاسه لتنوع الهياكل الاجتماعية بالدولة من خلال التحليل التطبيقي للنظرية الديموقراطية المناهضة والفكر السياسي المنهجي ما بعد التأسيسي باستخدام مستويات التحليل الاربعة المتمثلة في الصراع الكامن وراء طرح القضايا الاجتماعية بالدولة والايدولوجيات

الخاصة بوسائل الاعلام ومستويات التعددية بها لتنص النتائج على ضرورة استيعاب التقسيمات الجديدة الخاصة بالسوق الصحفي العالمي، والتي ألقت بظلالها على الدولة البلجيكية ككل، والسوق الاعلامي والصحفي الخاص بها، حيث أن الصحافة العامة اختلفت في معاييرها عن صحافة السوق، وكذلك عن الصحافة البديلة في تطبيقها للمعايير التعددية في عرضها للأيديولوجيات الثقافية الخاصة بالمجتمع، وفي تطبيقها للقيم الاخبارية الراديكالية المتعارف عليها، حيث غابت النبرة المثالية في تقديم القضايا الاجتماعية ذات الطابع العالمي مثل تأثير تغيير المناخ وغيرها من القضايا، إذ اعتمدت الصحافة في العصر الرقمي على المعايير الذاتية للمستخدمين وكانت المحرك الرئيسي لهم في تلقيهم المعلومات، مما أثر على الطريقة الخاصة بعرض هذه المعلومات في السوق الصحفي الحديث[32].

18. سعت الدراسة إلى رصد وتحليل كيفية عكس وسائل الإعلام الأمريكية لمفهوم التنوع والتعددية في الجوانب الثقافية والفكرية، وكذلك في طرح المعطيات الخاصة بالمضمون التعددي بالتطبيق على انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016، وبتطبيق استمارة استبيان على 1328 أمريكي لمعرفة آرائهم بشأن طرق تداول الخطاب الإعلامي لقضية الانتخابات الرئاسية، وحجم التنوع في المصادر والأيديولوجيات الخاصة بمعالجة المضمون وأكدت الدراسة أن الأمريكيين يعتمدون على التعرض لمصادر ووسائل إخبارية متنوعة في جمع ملعوماتهم عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016، دون الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية من إذاعة وصحافة وتلفزيون، بل لعبت منصات التواصل الاجتماعي الدور الأبرز في حصولهم على المعلومات المختلفة والتي حظت بزخم كبير من التنوع والتعدد الأيديولوجي في عرضها الأفكار والمضامين الخاصة بالانتخابات الرئاسية[33].

19. ترصد الدراسة حجم التنوع الإعلامي في تغطية الصحف المصرية الحكومية والحزبية والخاصة للانتخابات البرلمانية 2015 من خلال دراسة التنوع من حيث الشكل والمضمون، وكذلك حجم التنوع على مستوى الصحيفة الواحدة في عرضها لقضية الانتخابات البرلمانية 2015، مع رصد أكثر الصحف تنوعًا في عرضها للقضية محل الدراسة، ومدى التزام الصحف بتقديم رؤى ووجهات نظر مختلفة للجماهير المستهدفة وأكدت نتائج الدراسة على التنوع الجغرافي في تغطية أخبار الانتخابات البرلمانية المصرية 2015، حيث لم يكن التركيز على أخبار العاصمة فقط، بالاضافة إلى تنوع الفاعلين والأطراف المشاركة في صنع الأحداث الخاصة بالانتخابات على مدار 4 أشهر كاملة، ومن ناحية أخرى، أبرزت الدراسة حجم التفاوت في تتبع المرشحين المسلمين والأقباط في الانتخابات البرلمانية، حيث تفوقت الصحف القبطية مثل وطني في تتبع أخبار المرشحين الأقباط، وإعطاء مزيد من الاهتمام لهم على صفحاتها، وهو ما لم يظهر على مستوى الصحف القومية مثل الأهرام، كما تنوعت فئة المصادر الخاصة بالأخبار بين الذكور والإناث، وكذلك تنوعهم كفاعلين مشاركين في الأحداث، كما تم عرضه في الصحف، بالرغم من ذلك كان هناك تهميش لبعض الفئات المجتمعية كالبدو والنوبة[34].

20. تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل حجم التنوع الثقافي داخل المجتمعات من خلال التركيز على دورها الحضاري والوظائف التي تقوم بها داخل المجتمع، بالإضافة إلى كيفية عرضها للثقافة الجماعية داخل الدولة، مع العمل على تطبيق مفهوم الصورة الثالثة للثقافة التي تنتج عن المضامين المقدمة في وسائل الإعلام وأكدت الدراسة أن الإعلام يلعب دورًا هامًا في تثقيف الشعوب من خلال بلورة الأفكار وتحويلها إلى أفعال لتحقيق عملية الإثراء الثقافي، من خلال الاحتكاك بين الثقافات وإغنائها وتمكين الرأي العام الدولي من التعرف على القيم الثقافية والاجتماعية، والاستحواذ على احترامه وتقديره من خلال

تطبيق السياسات الثقافية، وإضفاء طابع ديموقراطي على الثقافة، كما أن وسائل الإعلام لا بد من مؤازرتها للثقافة المجتمعية حتى تتمكن من تأدية وظائفها على النحو الأمثل[35].

التعليق على الدراسات السابقة:

1- أكدت الدراسات السابقة أن التعددية كمفهوم مرتبط بالعديد من الجوانب التي يمكن قياسها من أجل التعرف على إمكانية تحقيقه في وسائل الإعلام أو في الدولة ككل، فهو يرتبط في وسائل الإعلام بالتعرف على حجم المصادر الخاصة باستقاء المعلومات من خلالها، وكذلك الأطراف الفاعلين في المضمون السابق للطرح، بالإضافة إلى حجم الأيديولوجيات والأفكار المقدمة في المضمون الإعلامي والملكية الخاصة بالوسائل الإعلامية وطبيعة ونوع الوسيلة التي يعتمد عليها الجمهور لاستقاء معلوماته وفقًا لما جاء في الدراسات الاوروبية حول مفهوم التعددية الاعلامية وكيفية تحقيقها.

2- كان هناك فرق واضح بين مفهوم التعددية الإعلامية في الدول العربية والدول الغربية، حيث تسعى وسائل الإعلام العربية إلى تحقيق مفهوم التعددية بناءً على توجهات صريحة من جانب السلطة السياسية، كما هو الحال في الجزائر بعد إقرارها قانون التعددية الإعلامية لعام 2014، والذي فرضته عليها ظروف المشهد السياسي العربي في الدول المحيطة بها عقب أحداث الربيع العربي، بينما تأتي التعددية الإعلامية الغربية كوليد لتعددية ثقافية وأيديولوجية وفكرية داخل المجتمع الذي تفرض عليه قواعده الديموقراطية، ضرورة مراعاتها عند التعامل مع وسائل الإعلام والمضمون المقدم بها.

3- ركزت الدراسات العربية على قياس مفهوم التعددية في طرح وسائل الإعلام قضايا بعينها كقضايا الانتخابات والاقليات وقانون الصحافة وتأثير توجه الدولة نحو تطبيق

التعددية على واقع العمل الصحفي، بينما جاء تركيز الدراسات الأجنبية على مفهوم التعددية بمفهوم أوسع وأشمل من طرح القضايا في المشهد الإعلامي، حيث تناولت مفهوم التعددية القانونية والدستورية واللغوية والإثنية التي رأت أنه المحرك الرئيسي لتطبيق المعايير التعددية على المشهد الإعلامي، لتمثيل المواطنين كافة داخل الدولة.

4- جاءت الدراسات الجزائرية كإحدى أبرز الدراسات العربية في تناولها مفهوم التعددية الإعلامية عقب نص قانون الإعلام على هذا البند بشكل صريح، وضرورة مراعاته في تقديم المضامين الإعلامية المختلفة، مما يؤكد على أن التوجه الرسمي كما سبق الذكر، هو الذي يفرض على وسائل الإعلام العربية تحقيق التعددية بداخلها.

5- اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على استخدام المنهجي التحليلي والمسحى في دراسة التعددية الاعلامية بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن عند عقد المقارنات بين تطبيق التعددية على المشهد الاعلامي الداخلي والتعددية في الدول الاخرى.

المشكلة البحثية

يتناول البحث رصد وتحليل التنوع الإعلامي في التغطية الصحفية الإلكترونية لصحف جنوب أفريقيا، من خلال عرضها لقضية الفساد الداخلي للمسئولين المحليين بالدولة عن طريق دمج ازدواجية داخلي\خارجي، والخاصة بتنوع المحتوى في صحف Daily Sun وTimes وThe Star الإلكترونية في إطار عرض التنوع في التغطية الصحفية للصحف سالفة الذكر لمحاكمة المسئولين السياسيين بالدولة، وعلى رأسهم الرئيس السابق جاكوب زوما، الذي تم اتهامه بقضايا فساد تعود إلى العام 1999 أثناء توليه منصب نائب رئيس الجمهورية، إضافة إلى اتهامه بتسهيل صفقات الأسلحة لصالح شركات أجنبية بعينها، وإستغلال نفوذه ومنصبه أثناء توليه رئاسة الجمهورية بجنوب أفريقيا من أجل تسهيل الاستثمار الأجنبي بالدولة لصالح شركات بعينها في مقابل الحصول على نسبة مادية.

ونظرًا لأن جنوب أفريقيا تعد من أكثر الدول الأفريقية تطورًا وحرية في وسائل الإعلام، حيث أن إمكانيتها التكنولوجية تفوق غيرها من الدول الأفريقية المجاورة جنوب الصحراء، بالاضافة إلى التنوع الإثني الذي يتسم به شعبها، وكفالة دستورها لحرية الإعلام واحترام حقوق الشعب في المعرفة والتعبير عن الرأي، كما جاء في المادة 16(1) من دستور عام 1996 الذي يحمي الحريات التالية: الصحافة، وتبادل المعلومات وتلقيها، والإبداع الفني، والبحث الأكاديمي والعلمي[36]، ما سبق منح إعلامها نظريًا القدرة على عرض وجهات النظر المتنوعة بقدر كبير من الصراحة والوضوح لا يمكن استشعاره في كثير من الدول الأفريقية الأخرى المجاورة.

ومن هنا، يأتي هذا البحث ليدرس حجم تحقيق التعددية في المشهد الاعلامي الداخلي بالدولة من خلال "رصد وتحليل حالة التنوع الإعلامي كما تعكسه تغطيتها الصحفية الإلكترونية لقضايا فساد المسئولين المحليين بالدولة".

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من نقاط عدة، تتمثل في:

1- في أغلب الحالات، إن التعددية الإعلامية يتبعها تعددية ديموقراطية واقتصادية واجتماعية وبعد أيديولوجي ثقافي. وهو ما تفتقر له الدول الأفريقية على اختلاف أنظمتها السياسية، حيث تعد من أقل قارات العالم في مؤشرات الديموقراطية العالمية، وذلك طبقاً لوحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الايكونوميست[37].

2- تحظى جنوب إفريقيا بتنوع إثني وعرقي في سكانها، حيث تتنوع أصول الجماعات العرقية في جنوب إفريقيا، فما تزال الفئات العرقية التي استحدثها الفصل العنصري متأصلة في مجتمع جنوب أفريقيا، ويواصل أبناؤها تصنيف أنفسهم على أنهم ينتمون إلى إحدى المجموعات العرقية الأربع (الأفارقة السود، والبيض، والملونين، والهنود).

3- يعد إعلام جنوب إفريقيا من أكثر الأنظمة الإعلامية تطورًا في القارة، وكذلك من أكثر الدول حرية وديموقراطية في المجال الإعلامي، حيث تحتل المرتبة 32 في مؤشر الحرية العالمية لوسائل الإعلام، أي على بعد درجة واحدة من تصنيف المملكة المتحدة.

4- تسعى جنوب إفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، إلى تعزيز القدرات المؤسسية والحكم الرشيد بالدولة من خلال تطبيقها مبدأ المساءلة، وذلك حتى تتمكن مؤسسات الدولة من احترام سيادة القانون، لتكون بذلك نموذجًا إيجابيًا داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ككل.

5- تتمتع جنوب إفريقيا بقدرة اقتصادية كبيرة تميزها عن باقي بلدان القارة ، خاصة وأنها تعد صوت القارة في مجموعة العشرين، كما يأتي اقتصادها كثاني أكبر اقتصاد إفريقي بعد الاقتصاد النيجيري من حيث التطور التكنولوجي والتصنيع.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف واحد رئيسي يتمثل في "رصد وتحليل حالة التنوع الإعلامي كما تعكسه التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا فساد المسئولين بالدولة"، وينبثق من هذا الهدف أهداف فرعية عدة، تتمثل في:

- دراسة وتحليل سياق العلاقة بين التعددية الإعلامية والتعددية الخاصة بتغطية الصحف الإلكترونية لقضية فساد المسئولين بالدولة.
- الإطار الأيديولوجي الخاص بالتغطية الصحفية الإلكترونية بشأن تورط المسئولين بالدولة في قضايا الفساد الداخلي.
- قياس ملامح التعددية الإعلامية في الصحف الإلكترونية الجنوب إفريقية.
- رصد وتحليل اختلاف ملكية الصحف الإلكترونية، وعلاقة ذلك بموقفها من قضايا فساد المسئولين بالدولة.

- رصد وتحليل مؤشرات تكريس التعددية الإعلامية ومدى ارتباطها بالبعد الثقافي داخل الدولة.
- رصد وتحليل طبيعة المصادر التي اعتمدت عليها الصحف الإلكترونية لتلقي معلوماتها عن فساد المسئولين الرسميين داخليًا.

تساؤلات الدراسة

- كيف تحققت التعددية الإعلامية بمفهومها الشامل في الصحافة الإلكترونية الخاصة بجنوب إفريقيا، وذلك من حيث حجم المصادر التي تستمد منها الصحف معلوماتها بشأن فساد مسئولي الدولة؟
- ما هي أوجه التوازن الكمي والكيفي كما عكستها التعددية الاعلامية بالصحافة الإلكترونية بجنوب إفريقيا؟
- من هي/هم القوة الفاعلة المحركة للمضامين التي يتم طرحها عن فساد المسئولين بالدولة؟
- كيف اثرت الملكية الخاصة بالصحيفة على تباين القوى الفاعلة بالمضمون الخاص بالفساد الداخلي بالدولة؟
- ما هي الآليات التي اعتمدت عليها الصحف الإلكترونية الجنوب إفريقية عند عرضها لقضايا الفساد الداخلي الخاص بمسئولي الدولة؟
- لماذا تسعى الصحف الإلكترونية الجنوب إفريقية إلى التركيز على قضايا فساد بعينها؟
- من هم المسئولين الذين تفرد الصحف الالكترونية لقضاياهم المساحة الأكبر في التناول؟

- ما هي الأطر المرجعية والأطروحات الرئيسية والفرعية، التي سعت الصحف الإلكترونية الجنوب إفريقية إلى طرحها عند الحديث عن قضايا الفساد الداخلي للمسئولين؟
- لماذا قامت الصحف الإلكترونية بتبني وجهات نظر بعينها بشأن بعض المسئولين المتهمين بقضايا فساد؟

فروض الدراسة

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ورصد المشكلة البحثية وأهدافها، جاءت الدراسة مفترضة لمجموعة من الفروض النظرية تمثلت في:

- هناك علاقة ارتباطية بين النصوص الدستورية الخاصة بالديموقراطية –كما جاء في دستور جنوب إفريقيا لعام 1996– وبين وجود تعددية كمية في المشهد الإعلامي بالدولة.
- وجود علاقة ثنائية بين التنوع الاثني والعرقي بالدولة، والتنوع الايديولوجي والثقافي في المشهد الإعلامي الداخلي لجنوب إفريقيا.
- هناك علاقة شرطية بين ملكية وسائل الاعلام وبين تعددية التوجه الفكري الخاص بهذه الوسائل تجاه قضايا الفساد المحلي للمسئولين.

الإطار النظري الخاص بالدراسة

اعتمدت الدراسة على مدخلين، هما:

- **تحليل الأطر الإعلامية:**

اعتمدت الدراسة على هذا المدخل النظري، للعمل على تقديم تحليلات مرضية عن حجم التعددية الإعلامية في الصحف الإلكترونية الجنوب أفريقية، عند طرحها ومعالجتها

قضايا الفساد المحلي الخاص بمسئولي الدولة، بالإضافة إلى التعرف على القضايا التي ركزت عليها الصحف الإلكترونية الجنوب أفريقية، عند طرحها قضايا فساد مسئوليها.

كما أن هذا المدخل النظري، يوضح حال وجود تباين في المضمون الخاص بكل صحيفة على حدة، ما يمكن من تقديم صورة واضحة عنه، إضافة إلى ذلك، هذا المدخل كفيل بتحديد حجم المواد المنشورة داخل الصحف الإلكترونية فيما يتعلق بقضايا الفساد الداخلي للمسئولين، والتعرف على العناصر المؤثرة الخاصة بكل صحيفة إلكترونية.

وساعد هذا المدخل في التعرف على نوعية الأطر التي تحكم المضامين الخاصة بصحف العينة الإلكترونية، من خلال تحديد الأبعاد الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من أنواع الأطر، والعمل على تحديد نوع الإطار المرتبط بالمضمون المقدم، وتفاوته بين أطر عامة تتناول الأحداث من منظور عام، وأطر محددة تسعى إلى التركيز على بعض الأحداث وإغفال أخرى.

- **نموذج محددات التنوع الإعلامي:**

اعتمدت الدراسة على استخدام هذا النموذج، من أجل المساعدة في قياس ثلاث نقاط رئيسية:

1- قياس حجم تأثير تنوع ملكية الصحف الإلكترونية محل الدراسة على تنوع المضامين بداخلها، وكيفية طرحها قضايا الفساد المحلي الخاص بمسئولي الدولة، مع الكشف عن أبرز أطروحات الفساد الخاصة بالمسئولين كما تناولتها الصحف محل الدراسة، سواء كان فسادًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو استغلال المنصب من قبل المسئول محل الاتهام أو غيرها من قضايا الفساد المحلي.

2- تنوع مصادر المعلومات للربط بين تنوع هذه المصادر ومدى مصداقية وسائل الإعلام، لزيادة ثقة الجمهور بها، من خلال التعرف على طبيعة المصادر التي استقت منها كل صحيفة

إلكترونية معلوماتها عن القضية محل الدراسة والتحليل وحجم التنوع بين مصادر رسمية وغير رسمية، مع قياس مدى إعطاءها حق الرد للشخص الذي تم اتهامه بواقعة فساد تم ذكرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

3- قياس حجم التنوع العرقي من قبل القائم بالاتصال الذي عرض هذه القضايا على مواقع الصحف الإلكترونية محل الدراسة والتحليل، بالإضافة إلى التنوع على مستوى الجنس (ذكور\ إناث) والتنوع الأيديولوجي والفكري والسياسي الخاص بهم، كما قدمتهم الصحف الإلكترونية محل الدراسة والتحليل.

الإطار المنهجي للدراسة

- **نوع الدراسة:**

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، حيث تهتم بدراسة الحقائق بشأن الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة، لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها من أجل استخلاص دلالاتها أو إصدار تقييمات بشأنها. من خلال وصف وتحليل المضمون الصحفي الخاص بصحف جنوب أفريقيا الإلكترونية، وتناولها قضايا الفساد المحلي الخاص بالمسئولين ومدى ارتباطها واتساقها مع تحقيق مفهوم التعددية الإعلامية، مع الكشف عن الأطروحات الواردة بهذا المضمون الصحفي الإلكتروني والأفكار الظاهرة به وما يحتويه من معانٍ، وتحليلها، ومقارنة هذا المضمون بين كل صحيفة الكترونية على حدة، وكيفية تعاملها مع قضية فساد المسئولين بالدولة.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على:

1- منهج المسح:

تم استخدام منهج المسح الإعلامي، للمساعدة في رصد مختلف جوانب الظاهرة محل البحث، من خلال إجراء مسح استطلاعي لمضمون الصحف الإلكترونية محل الدراسة، والتي تناولت الفساد المحلي الخاص بمسئولي الدولة، لرصد محددات العلاقة بين قضايا فساد المسئولين وحجم التعددية الخاص بهذه المواقع، من خلال تحليل المضمون الصحفي في إطار سياقات متعددة، وعقد المقارنات، وتأكيد مصادر الاتفاق والاختلاف بين السياقات المختلفة وتأثيراتها.

2- أسلوب المقارنة المنهجية:

تم إستخدام أسلوب المقارنة المنهجية بسبب اتساع الظاهرة البحثية محل الدراسة، ليصبح الأسلوب المقارن مطلبًا منهجيًا لتحقيق التكامل وليس كمنهج مستقل بذاته[38]، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- الكشف عن جوانب الاتفاق والتباين في ملامح المضمون الصحفي الخاص بالصحف الإلكترونية المتناولة لقضايا الفساد المحلي للمسئولين الجنوب إفريقيين.

2- الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين السيناريو الخاص بكل صحيفة إلكترونية على حدة، في إطار التحليل الخاص بمضمونها الصحفي حول فساد المسئولين المحليين بالدولة.

أدوات جمع البيانات

من المتفق عليه في الدراسات العلمية أن اختيار أدوات الدراسة يتوقف أولًا على طبيعة المعلومات المطلوب جمعها، وثانيًا على قيمة المعلومات التي يتم جمعها باستخدام هذه الأدوات[39]، وبالنظر إلى أن الهدف الرئيسي للدراسة هو رصد وتحليل حالة التنوع الإعلامي

كما تعكسه التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا فساد المسئولين بدولة جنوب إفريقيا، استخدمت الدراسة أسلوبًا كميًا بالاضافة إلى الأسلوب الكيفي، ليتلاءم مع طبيعة الدراسة المقارنة بصورة أكبر.

وتستخدم الدراسة **محددات قياس التنوع الإعلامي مع الاستعانة بتحليل القوى الفاعلة من أداة تحليل الخطاب الإعلامي:**

استعانت الدراسة **بمحددات قياس التنوع الإعلامي وتحليل القوى الفاعلة،** للوقوف على التوجهات الفكرية التي عكستها التغطية الصحفية الإلكترونية لصحف جنوب أفريقيا عن قضايا الفساد الداخلي الخاص بالمسئولين المحليين بالدولة، وذلك عن طريق رصد الأفكار والآراء المطروحة داخل هذه الموضوعات، ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها في ضوء ربطها بسياقاتها، وتوضيح الأطروحات التي ركزت عليها الصحف الالكترونية في رصدها لقضايا فساد المسئولين، بالاضافة إلى رصد القوالب الصحفية المتناولة للقضية والقائمين على العمل الصحفي، وفي هذا الإطار تم الاستعانة بالآتي:

- **استخدام ازدواجية (داخلي\ خارجي)**[40]

أ- حيث شكلت **الوحدة الداخلية** لقياس تنوع المحتوى الإعلامي حول قضايا الفساد الداخلي الخاص بمسئولي الدولة، مع التركيز على حجم المضمون الإعلامي الخاص بالقضية محل الدراسة وما احتوته من قضايا رئيسية أو فرعية في إطار السياق ذاته، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرين[41]:

1- مؤشر كمي: يتمثل في حجم الأخبار المعروضة وحجم الآراء الخاصة بقضايا الفساد المحلي للمسئولين بدولة جنوب إفريقيا في كل صحيفة إلكترونية، بهدف عقد مقارنة عددية بين كل صحيفة منها من خلال حجم الموضوعات المنشورة عن القضية محل الدراسة والتحليل، بداية من العام الحالي 2022، يناير وحتى شهر يوليو من العام نفسه.

2- مؤشر كيفي: يتمثل في قياس خلفية الآراء المعروضة والأيديولوجيات التي استند الصحفيون إليها بالصحف الإلكترونية محل الدراسة في طرحهم لقضايا الفساد المحلي للمسئولين، مع العمل على تحديد الأشكال والقوالب الصحفية التي لجأت إليها الصحف الإلكترونية في معالجتها القضية محل الدراسة والتحليل.

ب- شكلت **الوحدة الخارجية** أداة للتعرف على المصادر التي استقت منها الصحف الإلكترونية معلوماتها عن قضايا فساد المسئولين المحليين، حيث أن تنوع مصادر المعلومات يرتبط بقدر كبير بحجم مصداقية الجمهور فيما يقدم من أطروحات، وبالتالي يزيد من ثقة الجمهور فيها، بالإضافة إلى قياس اختلاف ملكية الصحف وتأثيره على حجم الموضوعات المنشورة بها حول القضية محل الدراسة والتحليل، حيث أن تنوع الملكية يتبعه تأثير افتراضي على تنوع المضامين والقضايا المطروحة داخلها، إلى جانب قياس تنوع العاملين والمنتجين والمالكين لصحف العينة الإلكترونية، ومدى تأثير ذلك على المضمون المقدم بشأن القضية محل الدراسة والتحليل.

- **أسلوب تحليل القوى الفاعلة**

أتاح هذا الأسلوب فرصة لتحديد القوى الفاعلة داخل التغطية الصحفية المقدمة بالإضافة الي الأدوار والسمات التي نسبتها الصحف الإلكترونية لهذه القوى، وذلك عبر توطينها في سياقاتها من الأحداث موضع التحليل في ضوء تأثيرات ظروف إنتاج النص، وأيديولوجياته المجتمعية والسياسية والثقافية.

العينة التحليلية داخل الدراسة

عينة الصحف الإلكترونية

تمثلت عينة الصحف الالكترونية في كل من Daily Sun وTimes و The Star، وتتمثل الأسباب الخاصة بإختيار هذه الصحف الالكترونية تحديدًا في:

1- تعد الشركات المالكة لهذه الصحف أبرز ثلاث شركات مسيطرة على السوق الصحفي الالكتروني بالدولة[42] حيث أن:

- تعد صحيفة Daily Sun، والتي تم اطلاقها في 1 يوليو 2002 من خلال مجموعة Media 24 التابعة لمجموعة Naspers بواسطة الصحفي ديون دو بليسيس حتى وفاته في 2011، من اهم الصحف الالكترونية بالدولة، ويقع مقرها في جوهانسبرج، اي أكبر المدن من حيث التعداد السكاني. تستهدف الصحيفة القراء المتواجدين حول المراكز الحضرية الرئيسية، وغالبيتهم من السود، الذين يشكلون الطبقة العاملة بالدولة وجوهر الاقتصاد الجنوب إفريقي[43].
- بدأت صحيفة Times مشوارها الصحفي بتسليمها نحو 137،054 صحيفة مجانية، وهي تعد أول صحيفة تفاعلية تمامًا في جنوب أفريقيا، وقد تم نشرها جنبًا إلى جنب مع موقع TimesLIVE الإلكتروني[44].
- أصدرت صحيفة The Star أول أعدادها في 6 يناير 1871 تحت اسم Eastern Star وكانت مملوكة للأخوين توماس وجورج شيفيلد، وهي تابعة لشركة Independent News & Media group[45] (INL).

2- تمتلك هذه الصحف مواقع إلكترونيَّة مُحدثة خاصة بها على شبكة الانترنت، مما سهل من الوصول إلى مضمونها.

3- تصدر المواقع الالكترونية للصحف الثلاث باللغة الإنجليزية، وهو ما مكن من عملية رصدها وتحليلها.

مجتمع الدراسة

تناولت الدراسة دولة جنوب إفريقيا لأسباب عدة، حيث أن:

- جنوب إفريقيا تعد من أكثر الدول الإفريقية تنوعًا على المستوى العرقي والمستوى الإثني، بالإضافة إلى تعدد المرجعيات الأيديولوجية بداخلها، فوجود عدد كبير من سكانها من أصول أوروبية أو آسيوية أو أمريكية أو إفريقية كان له تأثير كبير على المناخ الثقافي الخاص بها، والذي اتسم بالزخم والتنوع.
- إن إعلام دولة جنوب إفريقيا يعد من أكثر الإعلام الإفريقي تنوعًا، من حيث الملكية وتعدد الموضوعات والقضايا بداخله، بالإضافة إلى العاملين به على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم الثقافية والفكرية.
- جنوب أفريقيا تعتبر من أبرز بلدان القارة جنوب الصحراء، وهي تتمتع بمكانة دولية سياسية وإقتصادية لا يستهان بها، وتتخذ العديد من المؤسسات الدولية من عاصمتها مقرًا لفروعها الإقليمية في المنطقة.
- كما أن حرية وسائل الإعلام تلعب دوراً رئيسياً في جنوب إفريقيا، وهي الحرية التي يكفلها الدستور والقوانين الخاص بالدولة، وهو ما يضمن تحقيق التنوع الإعلامي.

فئات التحليل

تم تحليل مواد الرأي، والمواد الإخبارية، سواء كانت (أخبار- قصص إخبارية- تقارير) والمواد الاستقصائية.

حيث استخدمت الدراسة، المسح الخاص بمائة موضوع صحفي إلكتروني في كلٍ من صحيفتي Daily Sun وThe Star، وذلك بعد اجراء دراسة استطلاعية على الموقعين سالفي الذكر، وقد تم التوصل إلى عينة قرابتها 159 في Daily Sun و182

في The Star، وبعد حذف المتشابه بينهما، بلغت العينة 100 موضوع في كلٍ من الموقعين، بينما بلغت 96 موضوع فقط في صحيفة Times خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2022، أي منذ تسلم الرئيس الحالي سيريل راموفازا رسميًا الجزء الأول من تقرير التحقيق القضائي في اتهامات تتعلق بالفساد والاحتيال في مؤسسات الدولة[46]. وقد تم اتهام الرئيس السابق جاكوب زوما، على رأس عدد من المسئولين بالدولة، بالضلوع في تبديد خزائن الدولة خلال حكمه الذي استمر تسع سنوات كما وجه له ما يقرب من 16 اتهامًا بالاحتيال والتزوير والابتزاز على خلفية صفقة شراء معدات عسكرية في 1999 من خمس شركات أسلحة أوروبية، وذلك عندما شغل منصب نائب رئيس الدولة[47].

وفي شهر يوليو من العام نفسه، شهدت جنوب إفريقيا العديد من حالات عدم الاستقرار الداخلي، عقب تزايد موجة الاحتجاجات الشعبية المنددة بارتفاع أسعار الكهرباء[48]، كما شهد الشهر ذاته تقديم الجزء الاخير من تقرير "الاستيلاء على الدولة" من قبل لجنة القضاء برئاسة القاضي ريموند زوندو إلى رئيس الجمهورية سيريل رامافوزا، وذلك استعدادًا لعرضه على البرلمان.[49]

عينة الفترة الزمنية

تعتبر الدراسة آنية، حيث تشمل الفترة الزمنية الممتدة من يناير وحتى يوليو 2022. وكما سبق الذكر، شهد يناير من العام نفسه تسلم الرئيس الحالي سيريل راموفازا رسميًا الجزء الأول من تقرير التحقيق القضائي في اتهامات بالفساد والاحتيال في مؤسسات الدولة، وتم تقديم التقرير النهائي من قبل اللجنة القضائية برئاسة القاضي ريموند زوندو إلى رئيس الجمهورية في 15 يوليو 2022، وذلك إستعدادًا لعرضه على البرلمان[50]، علماً بأن الفترة الزمنية التي تشملها حيز هذه الدراسة تنتهي بنهاية شهر يوليو 2022، أي خمسة عشرة يوماً بعد تسليم النسخة النهائية للتقرير.

هذا وتجدر الإشارة إلي أن عام 2022 قد شهد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، بما كان لها من تداعيات علي الاقتصاد العالمي ككل، وخاصة الدول الإفريقية في مقدمتها جنوب إفريقيا، والتي عانت من إرتفاع معدلات التضخم الاقتصادي،[51] واكبها حالة من عدم الاستقرار الداخلي على أثر تكرار الازمات الاقتصادية بالبلاد، وتورط عدد من المسئوليين السابقين والحالين في قضايا فساد وتربح ونهب لأموال الدولة.

نتائج الدراسة التحليلية:

بعد تطبيق التحليل الخاص بالمضمون الصحفي على كل من Daily Sun, The Star, Times، باستخدام استمارة خاصة لقياس التنوع الإعلامي وتحديد القوى الفاعلة وأدوارها حول قضايا الفساد الداخلي، والتي اتهم فيها عدد كبير من المسئولين السياسيين ورجال الأعمال والدبلوماسيين والمحافظين ورؤساء شركات القطاع العام ورؤساء القطاعات الحكومية في عهد الرئيس السابق جاكوب زوما، والذي استمرت رئاسته في الفترة من 2009 وحتى 2018.

ومن خلال تحليل عينة وصلت إلى قرابة 100 موضوع في كل من الصحف سابقة الذكر، في الفترة من يناير 2022 وحتى يوليو 2022، وهو التاريخ الذي تسلم فيه الرئيس سيريل رامافوزا، من رئيس القضاة ريموند زوندو، الجزء الأخير من التقرير النهائي الخاص بالاستيلاء على الدولة والفساد والاحتيال في القطاع العام في جنوب أفريقيا، والذي صدر في ثلاثة أجزاء، وصل كل جزء فيها إلى 1500 صفحة.

الجدير بالذكر أن هذه اللجنة تم تأسيسها من قبل الرئيس السابق جاكوب زوما في يناير 2018، لكنها لم تعقد أول جلسة استماع لها حتى أغسطس 2018، وفي ذلك الوقت استقال زوما، وحل محله الرئيس سيريل رامافوزا، وقامت منذ ذلك الوقت بمقابلة 278 شاهدًا وجمع أوراق بلغت 159.109 صفحة للتحقق من التهم المنسوبة والجمع

الأدلة الجنائية والقضائية[52]، وتابعت الصحف الجنوب أفريقية أعمال هذه اللجنة عن كثب، وسلطت الأضواء على البيانات التي وردت بها والتهم التي ألحقتها بالمسئولين، بالإضافة إلى متابعة سير التحقيقات في مختلف المحافظات.

- **حجم الموضوعات المنشورة في صحف العينة عن القضية**

جدول رقم (1)

	ك	%
star	100	33.8
daily sun	100	33.8
Times	96	32.4
الإجمالي	296	100

يتضح من خلال الشكل السابق، تساوي العينة بين كل من Daily Sun و The Star بنسبة وصلت إلى 33.8% بينما جاءت بنسبة 32.4% بالموقع الإخباري الخاص بجريدة Times، وهو ما تم تحليله بالفعل من مضامين، وإن كانت العينة التي تم تجميعها وصلت إلى 159 موضوعًا في Daily Sun و182 في The Star، وقد وجد العديد من الموضوعات المتشابهة حول القضية وفاعليها، لذا تم تحديد العينة في الـ2 بقوام 100 موضوع فقط في الفترة الزمنية الخاصة بالتحليل سابقة الذكر، بينما لم تجد الدراسة سوى 96 موضوعًا فقط في جريدة Times حول القضية محل الدراسة والتحليل.

وبصفة عامة، تؤكد الدراسة التحليلية أن الصحف الجنوب أفريقية قامت بدورها الخاص بمراقبة البيئة، وهو أحد الوظائف الأساسية للصحافة والإعلام في المجتمعات، والعمل على رصد المشكلات الخاصة بالمجتمع، والتي تمثلت في قضايا الفساد الداخلي في جنوب أفريقيا،

والتي أدت بدورها إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي بالدولة، كما سلطت الصحف الإلكترونية الضوء عليها.

كما حظت الصحف الجنوب أفريقية بمساحة واسعة من الحرية الديمقراطية والتعددية في مناقشة قضايا الفساد بكل شفافية، مع ذكر الأسماء الخاصة بالمتهمين في هذه القضايا على صفحات المواقع الإلكترونية دون إخفائها أو الإشارة لها باستخدام الأحرف الأولى كما يحدث في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية عند اتهام أحد مسئوليها بقضايا فساد.

- **نوع القالب الصحفي**

جدول رقم (2)

نوع القالب الصحفي	daily sun		star		times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقرير	25	25	29	29	32	33.3	86	29.1
خبر	33	33	24	24	25	26	82	27.7
تصريحات صحفية	19	19	7	7	14	14.6	40	13.5
تحقيق	7	7	20	20	10	10.4	37	12.5
مقال	5	5	16	16	14	14.6	35	11.8
رسائل قراء	11	11	0	0	0	0	11	3.7
حديث	0	0	3	3	1	1	4	1.4
قصة اخبارية	0	0	1	1	0	0	1	0.3
الإجمالي	100	100	100	100	96	100	296	100
كا2: 47.973 درجة الحرية : 14 مستوي المعنوية: 0.000 دال معامل التوافق:0.365								

يتضح من خلال الجدول السابق، تنوع القالب الصحفي الخاص بعرض القضية في المواقع الصحفية الثلاث، وإن كان غلب قالب التقرير والخبر على القالب الصحفي في جريدة Daily Sun بنسبة 33% للخبر و25% للتقرير بينما جاءت نسبة القوالب المذكورة في كل من The Star بنسبة 29% للتقرير و24% للخبر وفي Times بنسبة 26% للخبر و33.3% للتقرير، حيث أفردت الجريدة، المساحة لعرض الأوراق والوثائق الخاصة بقضايا الفساد لتدعيم ما تنشره بدلائل ملموسة.

وهنا يجب التأكيد على أن طبيعة القضية فرضت في إطار معالجتها، الاعتماد على كل من قالبي الخبر والتقرير لمناقشة ما ورد بها من بيانات ومعلومات وأرقام، خاصة بالمعاملات المالية والاقتصادية التي كانت الأساس المحرك لقضايا الاستيلاء على الدولة وفساد مسئوليه، بالإضافة إلى نشر الأخبار الجديدة التي يتم بثها أولًا بأول حول الوقائع الخاصة بالمسئولين وما قاموا به من أفعال خارجة عن القانون، وأخبار عن محاكماتهم ومثولهم أمام القضاء، وكذلك الغرامات القضائية والأحكام التي أصدرها القضاء الجنوب أفريقي عليهم.

في حين جاءت التصريحات الصحفية في جريدة Daily Sun بنسبة 19%، جاءت بنسبة 7% فقط في جريدة The Star و14.6% في جريدة Times لتتساوى بذلك مع قالب المقال في الجريدة بنفس النسبة المذكورة، وهو الذي كان يتم فيه استكتاب أساتذة متخصصين لمناقشة القضية ومحاولة تسليط الضوء على كيفية معالجتها أو الحد من المشكلات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عنها، بالإضافة إلى نشر الصحف، التغريدات الخاصة بالمسئولين والمنشورات الخاصة بهم على صفحات السوشيال ميديا، وهو ما ظهر جليًا في جريدة The Star التي لعبت فيها وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في إمدادها بمضامين الرأي حول القضية محل الدراسة والتحليل.

وجاء التحقيق في The Star بنسبة 20%، بينما لم يتجاوز الـ10.4% في Times و7% في Daily Sun، وسعت الصحف من خلال هذا القالب إلى الاستعانة بأكثر من مصدر لمناقشة القضايا المطروحة على صفحاتها، حيث كانت تفرد المساحات للمسئولين المتهمين من أجل الرد على التهم الموجهة لهم، إلى جانب إعطاء الفرصة لهيئة دفاعهم لشرح القضية والملابسات الخاصة بالحكم كما حدث مع هيئة الدفاع عن زوما من خلال محاميه وابنته التي انضمت لهيئة الدفاع عنه، بالإضافة إلى الاستعانة بالقضاة الذين ألقوا بتصريحاتهم في الصحف حول القضية والأحكام التي أطلقوها وكذلك المؤيدين للمسئولين والسياسيين ورجال الأعمال الذين تم اتهامهم بقضايا فساد، مع إعطاء مساحات أيضًا للمتخصصين والأكاديميين لعرض وجهة نظرهم وطرحهم لحلول وبدائل أو نقدهم لما ورد في القضايا من ملابسات قانونية أو جنائية أو تفسير الأحكام وشرحها للقراء، والحديث عن تبعاتها على الساحة الجنوب أفريقية الداخلية والخارجية.

وتفردت Daily Sun عن غيرها من الصحف محل الدراسة والتحليل بإعطاء مساحة لرسائل القراء الذين كانوا يبعثونها إلى الموقع الإخباري الخاص بالجريدة، ويناقشون فيها قضايا الفساد الداخلي لديهم، وهو الشكل الخاص بصحافة المواطن وذلك بنسبة 11%، وكان ينشر مع الرسالة، الاسم الخاص بصاحب الرسالة والمحافظة التي بعث منها رسالته، حيث جاءت هذه الكتابات في شكل مقالي نقدي أو مقالي استفهامي لمناقشة القضية بشكل صريح وواضح، في حين غاب هذا الشكل تمامًا في كل من The Star وTimes.

وظهر قالب الحديث الصحفي بنسبة 3% بجريدة The Star و1% بجريدة Times وهو الذي جاء نقلًا عن تصريحات المسئولين المتهمين في وسائل الإعلام الاذاعية والتلفزيونية حول قضايا الاستيلاء على الدولة واتهام المسئولين الحاليين أو السابقين فيها،

وجاءت قصة إخبارية وحيدة في جريدة The Star بنسبة 1%، والتي تناولت الأوضاع التي آلت لها جنوب أفريقيا في ظل الاختلاسات والصفقات المشبوهة التي قام بها مسئولوها والنزاعات الداخلية في حزب المؤتمر الوطني الديموقراطي الحاكم، وجاءت هذه القصة مصبوغة بالوتر العاطفي لتظهر الجوانب الإنسانية في المجتمع، كما أظهرت هذه القصة، التعاطف البالغ مع الرئيس السابق جاكوب زوما –والذي يأتي على رأس المسئولين المتهمين بقضايا فساد– ما يوضح تأييد الجريدة له من خلال إعطائها مساحة كبيرة لهيئة الدفاع الخاصة به وكذلك لمؤيديه من داخل الحزب الحاكم أو من خارجه لعرض وجهة نظرهم، بالإضافة إلى مهاجمتها الرئيس الحالي سيريل رامافوزا بعرضها لتدني الحياة الاجتماعية للمواطنين بالدولة، وكذلك تناول ضعف البنية التحتية من كهرباء وطرق ومياه صالحة للشرب وأسعار السلع الغذائية في عهد الرئيس الحالي رامافوزا.

- **مصادر المادة الصحفية**

انقسمت مصادر المادة الصحفية إلى كل من:

1– مصادر رسمية

جدول رقم (3)

مصادر رسمية	daily sun		Star		times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرئيس السابق	9	12.3	14	17.9	19	25.3	42	18.6
زوندو	9	12.3	11	14.1	19	25.3	39	17.3
الحزب الحاكم	9	12.3	13	16.7	7	9.3	29	12.8
رئيس الجمهورية	10	13.7	3	3.8	4	5.3	17	7.5
الوزراء	5	6.8	1	1.3	3	4	9	4
اخري	31	42.5	36	46.2	23	30.7	90	39.8
الإجمالي	73	100	78	100	75	100	226	100
كا2: 20.336 درجة الحرية : 10 مستوي المعنوية: 0.026 دال معامل التوافق: 0.287								

من خلال الرصد والتحليل لمصادر المواد الصحفية التي تم استقاء المعلومات من خلالها، غلبت المصادر الرسمية على غيرها من المصادر غير الرسمية، وكذلك غلبت المصادر المحلية على غيرها من المصادر الدولية، وذلك ينبع من طبيعة القضية التي فرضت هذه النوعية من المصادر على صحف العينة لاستقاء المعلومات منها، فتقرير الاستيلاء على الدولة برز فيه المسئولون السابقون أو الحاليون المتهمون بقضايا الفساد، وكذلك مسئولو القطاعات الحكومية السابقين والحاليين، وكذلك رؤساء شركات القطاع العام الذين اشتركوا مع رجال الأعمال والسياسيين بالدولة في أعمال مشبوهة من أجل تحقيق مصالح ذاتية.

ومن خلال الجدول رقم (3)، يتضح غلبة المصادر الأخرى على غيرها من الفئات التي تم الاستعانة بها من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بالمواد المنشورة، وتنوعت هذه الفئة التي بلغت نسبتها 42.5% بجريدة Daily Sun و46.2% بجريدة The Star و30.7% بجريدة Times بين القضاة الذين تولوا عملية التحقيق في القضية المذكورة، والذين تم المثول أمامهم من قبل المسئولين المتهمين بالفساد، بالإضافة إلى الاستعانة برؤساء الشركات والقطاعات المتهمين بالفساد أنفسهم، والذين تم إعطاؤهم حق الرد على ما ورد لهم من اتهامات وتفسير وشرح القضية والمواقف بمنتهى الشفافية والوضوح، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالأجهزة الأمنية ووحدات التحقيق الخاصة وأقسام الشرطة ومسئوليها الذين ألقوا القبض على المتهمين بقضايا الاستيلاء على الدولة كما ورد أسماؤهم في تقرير رئيس القضاة زوندو.

في حين جاءت المرتبة الثانية كمصدر من المصادر المحلية في جريدة Daily Sun فئة رئيس الجمهورية سيريل رامافوزا بنسبة 13.7%، تمثلت هذه المرتبة في الرئيس السابق جاكوب زوما في كل من The Star وTimes بنسبة 17.9% للأولى و25.3% للثانية، ويتضح ذلك من خلال ميول جريدة The Star إلى الرئيس السابق

زوما، حيث أفردت مساحة واسعة لهيئة دفاعه أو له شخصيًا أو لأفراد أسرته لعرض وجهه نظرهم، وللرد على ما جاء من اتهامات بحقه، حيث جاء تكرار هيئة الدفاع عن زوما من محامين وشركته الخاصة به التي تولت القضية، إضافة إلى ابنته، بمعدل تكرار 11 مرة من أصل 14 مرة، وهو ما ظهر أيضًا في Times بمعدل تكرار 15 مرة من أصل 19 موضوعًا تحدث فيه رئيس هيئة الدفاع عن زوما والمحامي المسئول عن القضية وكذلك المتحدث باسم شركة زوما.

وقد جاء جل تركيز الصحف الثلاث على التهم المنسوبة إلى الرئيس السابق جاكوب زوما الذي خالف، الشعارات كافة، التي تحدث عنها عند توليه السلطة في عام 2009، إذ كان دائم الحديث عن مواجهته الفقر والبطالة وعدم المساواة، ولكنه أساء استخدام منصبه، وكان من أبرز مظاهر الفساد في عهده، العلاقات التجارية والاستثمارية التي جمعت بين عائلته وعائلة الأخوين جوبتاس، والتي أطلق عليها مصطلح "زوبتاس" "Zuptas"، حيث امتلك هذا التحالف مجموعة من الشركات التى أبرمت عقودًا مربحة مع الإدارات الحكومية والتكتلات المملوكة للدولة، وأضرت "زوبتاس" بسمعة العديد من الشركات التي تعاملت معها، من بينها عدد من الشركات الدولية، واتُهِم زوما بتلقي رشاوي في صفقة أسلحة بمليارات الدولارات مع شركة "تاليس" الفرنسية، أشرف عليها خلال عام 1999 حينما كان نائبًا للرئيس، كما لاحقته اتهامات باستخدام أموال دافعي الضرائب في تطوير منزله الخاص، حيث بلغت هذه الأموال ما يقرب من 20 مليون دولار[53].

وتساوت نسبة رئيس القضاة ريموند زوندو في المرتبة الثانية أيضًا في جريدة Times بواقع 25.3%، حيث أفردت الجريدة مساحة لعرض البيانات والتقارير والوثائق الداعمة لتقرير الاستيلاء على الدولة كما قدمها زوندو في تقريره، حيث سعت الجريدة إلى التركيز على الأدلة الداعمة للقضية ووقائعها أكثر من التركيز على المسئولين المتهمين بها.

في حين تساوت فئات الرئيس السابق جاكوب زوما ورئيس القضاة المسئول عن إعداد تقرير الاستيلاء على الدولة ريموند زوندو والحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في المرتبة الثالثة بجريدة Daily Sun بنسبة 12.3%، وجاءت في هذه المرتبة بجريدة The Star فئة الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم بنسبة 16.7%، بينما جاء الحزب الوطني الديموقراطي في هذه المرتبة بنسبة 9.3% في جريدة Times، ويجب التأكيد على أن The Star أفردت على موقعها الإلكتروني، المساحة لإظهار انقسام الحزب الحاكم حول اتهام الرئيس السابق زوما، وكذلك حول قاعدة تنحي بعض المسئولين عن مناصبهم داخل الحزب وعدم مشاركته في الانتخابات المحلية بالمحافظات على إثر مثولهم أمام القضاء بتهم فساد، وكذلك الانقسامات الخاصة بالحزب حول أداء الرئيس الحالي سيريل رامافوزا وحجم المخالفات المالية والسياسية بل والقانونية التي يقوم بها داخل الدولة، حيث أن الجريدة تعد هي الأقرب من صحف العينة إلى الدوائر السياسية الحاكمة في الدولة، وكذلك هي الأقرب للحزب الحاكم عن غيرها من الصحف في جنوب أفريقيا ككل وفقًا لتاريخها وتاريخ مؤسسها الدكتور اقبال سيرفيه وعلاقته المباشرة بالزعيم السابق نيلسون مانديلا، حيث كان الطبيب الخاص به[54].

واحتلت فئة الوزراء، المرتبة الرابعة في Daily Sun بنسبة 6.8%، وجاءت في هذه المرتبة فئة رئيس الجمهورية سيريل رامافوزا بنسبة 5.3% بجريدة Times التي كانت أكثر موضوعية وحيادية في تناولها لقضية الفساد الداخلي والتقرير الخاص بالاستيلاء على الدولة عن غيرها من الصحف العينة، في حين احتلت المرتبة الخامسة كل من فئة الوزراء سالفة الذكر بجريدة The Star بنسبة 1.3% و4% في Times لتكون آخر المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها الصحيفتين الإلكترونيتين في استقاء المعلومات عن القضية محل الدراسة والتحليل، ويجب التأكيد على أن فئة الوزراء لم تضم فقط الوزراء الحاليين

بل امتدت إلى الوزراء السابقيين في عهد الرئيس السابق جاكوب زوما، والذين تم ورود أسماء بعضهم في تقرير الاستيلاء على الدولة كمتهمين. لتنعكس حالة التعددية الاعلامية بالصحف الثلاث محل الدراسة في اعتمادهم على المصادر المحلية الرسمية لاستقاء المعلومات بما يحقق التنوع الاعلامي الكيفي.

2- مصادر غير رسمية

جدول رقم (4)

مصادر غير رسمية	daily sun		Star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جماعات واحزاب سياسية	14	32.6	17	30.9	12	32.4	43	31.9
كتاب متخصصين	4	9.3	25	45.5	14	37.8	43	31.9
منظمات المجتمع المدنى	2	4.7	3	5.5	0	0	5	3.7
وسائل الاعلام المحلية	2	4.7	1	1.8	1	2.7	4	3
أخرى	21	48.8	9	16.4	10	27	40	29.6
الإجمالي	43	100	55	100	37	100	135	100
كا2: 21.802 درجة الحرية : 8 مستوي المعنوية: 0.005 دال معامل التوافق: 0.373								

كما هو موضح بالجدول رقم (4)، كانت الفئة الأخرى هي العنصر الأبرز في المصادر المحلية غير الرسمية التي اعتمدت عليها صحيفة Daily sun للحصول على المعلومات الخاصة بالقضية، حيث بلغت نسبتها 48.8%، إذ أفردت الصحيفة، المجال لصحافة المواطن لتقديم المعلومات والأدلة والشواهد حول ما جاء في تقرير ريموند زوندو من معلومات عن الاستيلاء على الدولة، وكذلك سعت إلى نقل نبض الشارع الجنوب أفريقي حول التقرير والمعلومات الواردة فيه، بالإضافة إلى إعطاء المجال للناشطين السياسيين

والحقوقين لعرض وجهة نظرهم حول القضية، بل وتقديم معلومات تخدم القضية، خاصَّة مع تركيز الجريدة على الأحكام القضائية للمسئولين المتورطين في قضايا الفساد وجلسات المحاكم التي عقدت لمحاكماتهم، وهو ما لم يظهر في بقية صحف العينة الأخرى.

في حين كان تركيز جريدة The Star الإلكترونية على الكتاب المتخصصين الذين كانوا يقدمون الشرح والتفسير للقضية محل الدراسة بشكل أوسع وأعمق، بلغ نسبة 45.5%، وإن كان الموقع الإخباري الخاص بالجريدة أظهر إلى حد كبير انحيازه في اختيار المتخصصين والأكاديمين الذين يقدمون المعلومات الخاصة بالقضية من أجل تأكيد تورط الرئيس الحالي بقضايا وتهم مخالفات قانونية، وكذلك استغلاله لنفوذه من أجل توريط الرئيس السابق جاكوب زوما وتحقيق مكاسب سياسية على حسابه.

على العكس، كانت جريدة Times التي أفردت المساحة لفئة الكتاب والمتخصصين التي جاءت بنسبة 37.8%، أي في المرتبة الأولى بالموقع الإلكتروني للجريدة لتقديم حلول ولشرح ما ورد في التقارير من بيانات وأرقام وتفسير الوثائق التي حصلت عليها حول تقرير الاستيلاء على الدولة للمواطن الجنوب أفريقي في الدولة، حتى تقوم بدورها في تقريب الصورة إليه وتقديم الخدمة الإعلامية الدقيقة له بشكل مبسط وقابل للاستيعاب.

وجاءت فئات الجماعات السياسية والأحزاب السياسية والمعارضة في المرتبة الثانية في مواقع العينة الإلكترونية بنسبة 32.6% بـDaily Sun و30.9% بـThe Star و32.4% بـTimes، حيث أن طبيعة القضية محل الدراسة والتحليل، والتي تورط فيها أغلب المسئولين بالدولة على اختلاف مناصبهم من رؤساء –سابق وحالي– ووزراء وأعضاء بالحزب الحاكم ومحافظين ورؤساء حكم محلي ومسئولي قطاعات حكومية ورؤساء شركات قطاع عام ورجال أعمال مقربين من الدوائر السياسية وغيرهم، ما دفع أحزاب المعارضة إلى تناول هذه القضية لمهاجمة القائمين على الحكم والمطالبة بمثولهم أمام القضاء لمحاسبتهم على

التفريط في حقوق الشعب على الأصعدة كافة، كما جاء على لسانهم، وكان حزب التحالف الديموقراطي وحزب حركة التغير الجنوب أفريقية الأكثر بروزًا من بين الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، المطالبة بمثول الفاسدين أمام القضاء لمحاسبتهم حيث يشكلا قطبي المعارضة بالدولة.

بينما جاءت المرتبة الثالثة لDaily Sun متمثلة في فئة الكتاب المتخصصين بنسبة 9.3% والذين تناولوا القضية من منظور أكاديمي علمي من أجل توضيح البيانات والوثائق إلى الجمهور الجنوب أفريقي، بينما احتلت هذه المرتبة الفئة الأخرى في كل من The Star وTimes بنسبة 16.4% للأولى و27% للثانية، وضمت في طياتها في الموقع الإخباري الخاص بـThe Star مؤيدي زوما وأفراد عائلته، وكذلك بعض المواطنين الداعمين للوزراء والمحافظين في عهد الرئيس السابق زوما، بينما ضمت في الموقع الإلكتروني لجريدة Times الصحفيين العاملين بالمؤسسة، بالإضافة إلى بعض شهود العيان والمصادر التي أخفت الجريدة هويتهم.

بينما جاءت فئة منظمات المجتمع المدني بنسبة 4.7% لتحتل المرتبة الرابعة في Daily Sun وتتساوى معها في هذه المرتبة بموقع الجريدة فئة وسائل الإعلام المحلية بنفس النسبة المذكورة، حيث استعان الموقع الإلكتروني بهيئة الإذاعة الجنوب أفريقية والقناة الفضائية للحصول على معلومات حول محاكمة زوما والدعوى القضائية الخاصة به تجاه المدعي العام دونر لعزله عن هيئة النيابية في قضية صفقة الأسلحة الفرنسية للشركة تاليس، والمتورط فيها الرئيس السابق زوما منذ أن كان نائبًا للرئيس، واتفق الموقع الإلكتروني الخاص بـ The Star بوجود فئة منظمات المجتمع المدني في المرتبة الرابعة بنسبة 5.5%، في حين اختفى تمامًا الاعتماد على هذه الفئة في الموقع الإلكتروني الخاص بجريدة Times.

واحتلت المرتبة الرابعة بالموقع الإلكتروني بجريدة الTimes فئة وسائل الإعلام المحلية، بنسبة 2.7% وبمعامل تكرار موضوع واحد فقط، والذي تناول تورط شركة Bain& Co مع شركة Sars الخاصة بريادة الأعمال في المخالفات المالية الجسيمة بينهما، كما جاء على لسان هيئة الإذاعة المحلية، بينما احتلت فئة وسائل الإعلام المحلية، المرتبة الخامسة في The Star بنسبة 1.8% وبتكرار موضوع واحد فقط عند نقلها من أحد البرامج التلفزيونية الفضائية عن أشهر المحللين السياسيين في الدولة، والذي تحدث عن الأوضاع السياسية لدولة جنوب أفريقيا منذ الانتهاء من نظام الفصل العنصري، وصولًا إلى الرئيس الحالي رامافوزا وكيفية التصدي للفساد الخاص بالحكم الداخلي وتقنين العملية الانتخابية لرئيس الجمهورية، وكذلك طرح آليات خاصة باختيار نواب البرلمان، بما يضمن عدم سيطرة حزب واحد على البرلمان للتمكن من مراقبة الأداء الحكومي الخاص بالمسئولين.

في حين لم يتم بروز أي مصادر أجنبية رسمية أو غير رسمية فيما يتعلق بقضية الاستيلاء على الدولة واتهام مسئوليها بالفساد سوى في خبر واحد فقط بجريدة Times وصدر من شرطة دولة الإمارات والتي تعاونت مع الانتربول لإلقاء القبض على الأخوين جوبتاس المتورطين بقضايا فساد جسيمة مع الرئيس السابق جاكوب زوما وعدد من الهيئات الحكومية والشركات الخاصة بالدولة وذلك بعد صدور حكم قضائي صريح ضدهم في جنوب أفريقيا.

- **أهداف المحتوى الصحفي**

جدول رقم (5)

اهداف المحتوى الصحفي	daily sun		Star		times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النقد	29	25.4	43	33.1	37	30.1	109	29.7
الشرح والتفسير	28	24.6	37	28.5	40	32.5	105	28.6
الاخبار والاعلام	35	30.7	26	20	24	19.5	85	23.2
التبرير	12	10.5	9	6.9	14	11.4	35	9.5
تقديم حلول وبدائل	9	7.9	10	7.7	7	5.7	26	7.1
أخرى	1	0.9	5	3.8	1	0.8	7	1.9
الإجمالي	114	100	130	100	123	100	367	100
كا2: 12.547 درجة الحرية : 10 مستوي المعنوية: 0.250 دال معامل التوافق: 0.182								

غلب طابع الإخبار والإعلام على المحتوى المقدم في Daily Sun حول القضية المدروسة محل البحث والتحليل وذلك بنسبة 30.7%، في حين جاء النقد محتل المرتبة الأولى بالموقع الإلكتروني The Star بنسبة 33.1%، في حين كان الشرح والتفسير يحتل هذه المرتبة في Times بنسبة 32.5%، ويرجع ذلك إلى وجه نظر كل موقع إلكتروني في تناوله القضية الخاصة بفساد المسئولين المحلين ومناقشة تقرير الاستيلاء على الدولة مما يعكس حالة التنوع الفكري والايديولوجي، ففي Daily Sun كان تركيز الجريدة على الأخبار الخاصة بالأحكام القضائية والمحاكمات الخاصة بالمسئولين المتهمون بقضايا الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، كما سعى الموقع إلى تناول كل ما هو جديد في

هذه القضية لتقديمه للجمهور، حيث دائمًا ما كان يبحث عن السبق في نشر المضامين الصحفية المختلفة.

وهو الأمر الذي اختلف في جريدة The Star التي جاءت منحازة للرئيس السابق جاكوب زوما، وكانت تسعى إلى نقد لجنة الاستيلاء على الدولة برئاسة ريموند زوندو، وكذلك نقد الأداء الحكومي ونقد أداء الرئيس سيريل رامافوزا السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى نقدها النزاعات الداخلية في حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي الحاكم، وخاصَّة الكتلة المعارضة لزوما والمؤيدة لرامافوزا وأدائه الرئاسي والاقتصادي الذي وضع الدولة في مأزق على حد تعبيرهم.

في حين أن Times وهو الموقع الإلكتروني الأكثر موضوعية في تناول القضية، كان دائمًا ما يقدم البيانات والأرقام الخاصة بالقضية محل الدراسة، وبالتالي كان يسعى إلى شرح الدلائل الخاصة بهذه الأرقام والوثائق في محاولة لتقديم صورة أعمق وأوضح للقارئ.

وجاءت المرتبة الثانية متمثلة في كل من الشرح والتفسير بموقع Daily Sun الإلكتروني بنسبة 24.6% وكذلك في موقع The Star بنسبة 28.5%، بينما جاء المحتوى النقدي في هذه المرتبة بـTimes بنسبة 30.1%، حيث سعى كل من موقعي Daily Sun وThe Star إلى تناول القضية بشيء من التفصيل في عرض الأسماء الخاصة بالمتهمين كاملة، وكذلك مناصبهم، بالإضافة إلى تناول فساد أكثر من مسئول من المسئولين سواء على مستوى الرؤساء أو الوزراء أو المحافظين أو السياسيين أو مديري الهيئات الحكومية والخاصة، وكذلك الشركات المملوكة للدولة، ورجال الأعمال الذين يشتركون مع هذه الشركات في صفقات غير قانونية من أجل تحقيق مصالح ذاتية، وهو الأمر الذي غاب عن الموقع الإلكتروني Times الذي جاء جل تركيزه على التهم الموجهة للرئيس السابق جاكوب زوما والمشتركين معه في قضايا فساد مباشر، كالقاضي هلوفي الذي قام باستغلال

منصبه من أجل تبرئة زوما من إحدى التهم المنسوبة إليه، وكذلك شركة جوبتا المملوكة للأخوين أتول وراجيش جوبتاس واللذان تورطا مع جاكوب زوما في قضايا فساد عديدة تمثلت في قيامهما بدفع رشاوى مقابل عقود من الدولة والهيمنة على التعيينات الوزارية مستغلين في ذلك علاقتهم الشخصية بزوما.

وجاء في المرتبة الثالثة، محتوى النقد بـDaily Sun بنسبة 25.4% بينما جاء الإخبار والإعلام في هذه المرتبة بـThe Star بنسبة 20% وفي Times بنسبة 19.5%، في حين جاء محتوى التبرير في المرتبة الرابعة في Daily Sun بنسبة 10.5% وبنسبة 11.4% في Times وعملية تقديم الحلول والبدائل بنسبة 7.7% في The Star، فقرب الأخيرة من دوائر السلطة الحاكمة وتحديدًا مسئولي الحزب الحاكم مكنها من طرح وجهة نظرهم للخروج من المأزق السياسي والاقتصادي للدولة وتسليط الضوء على الآليات التي يجب أن تتبعها الحكومة ويعمل في إطارها البرلمان من أجل تحقيق أقصى استقرار بدولة جنوب أفريقيا، بعدما ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية بالدولة، في حين أن تركيز Daily Sun على المحاكمات والأحكام القضائية والغرامات وإعطاء المساحة للقضاة للحديث عن ملابسات الأحكام جعل المحتوى التبريري أكثر وضوحًا، وهو ما اشتركت فيه Times من خلال إعطاء المساحة لمؤيدي زوما وأسرته للحديث عن التهم والقضايا المنسوبة له لتحقيق قدر من التوازن الإعلامي.

وجاءت عملية تقديم الحلول والبدائل في موقعي Daily Sun وTimes في المرتبة الخامسة بنسبة 7.9% للاولى و5.7% للثانية، في حين جاء المحتوى التبريري في المرتبة ذاتها في The Star وهو الموقع الذي لم يكن يرى أحقية لتقرير الاستيلاء على الدولة في التهم الذي ينسبها للمسئولين والذي انتقد لجنة ريموند زوندو في أكثر من موضوع،

بينما سعى كل من موقعي Daily Sun وTimes إلى الاستعانة بخبراء أو سياسيين سابقين يطرحون حلولًا وبدائلًا للخروج من النفق المظلم بالدولة.

في حين تمثلت الفئة أخرى في كل من المحتوى الاستفهامي والاستنكاري والإلزامي بالمضامين الصحفية الخاصة بالرصد والتحليل، وذلك بنسبة 0.9% في Daily Sun وبنسبة 0.8% في Times وبنسبة 3.8% في The Star.

- **اتجاه المحتوى الصحفي**

جدول رقم (6)

اتجاه المحتوى الصحفي	daily sun		Star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ايجابي	10	10.2	7	6.9	10	9.4	27	8.8
سلبي	51	52	62	60.8	58	54.7	171	55.9
متوازن	37	37.8	33	32.4	38	35.8	108	35.3
الإجمالي	98	100	102	100	106	100	306	100
كا2: 1.851 درجة الحرية : 4 مستوي المعنوية: 0.763 غير دال								

جاءت الاتجاهات السلبية طاغية على المحتوى المقدم بالمواقع الإلكترونية للصحف الثلاث، وذلك بنسبة 52% بـDaily Sun و60.8% بـThe Star و54.7% في Times، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية المطروحة والخاصة سواء بالفساد المباشر لمسئولي الدولة في وقائع محددة أو في مناقشة التقرير الخاص بالاستيلاء على الدولة، والوقائع القضائية التي تضمنها التقرير تجاه بعض المخالفات من رشاوى واستغلال نفوذ وصفقات مشبوهة وغيرها.

في حين كان الاتجاه المتوازن في المرتبة الثانية بنسبة 37.8% في Daily Sun و35.8% في Times و32.4% في The Star، حيث سعى الموقعين الأول والثاني إلى تقديم وجهات نظر قريبة للموضوعية فDaily Sun بتركيزه على المحاكمات والأحكام القضائية وTimes بتركيزه على الوثائق والبيانات، جعل الاتجاه المتوازن يغلب عن نظيره في The Star التي أفردت المجال لأعضاء الحزب الحاكم وللمحافظين والمسئولين المتهمين بالفساد للتعبير عن وجهة نظرهم الخاصة في التهم المنسوبة إليهم ومدى دستوريتها.

وحظت بعض المضامين بالمشاركة بين الاتجاهين السابقين السلبي والمتوازن بعرض أكثر من زاوية للمحتوى الخاص بها حول القضية المطروحة محل الدراسة والتحليل.

في حين لم يظهر الاتجاه الإيجابي سوى بنسبة 10.2% في Daily Sun و9.4% في Times و6.9% في The Star، والغريب أن جاكوب زوما والذي يأتي على رأس قائمة المسئولين الفاسدين بتقرير ريموند زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة، جاءت بعض موضوعاته بشكل إيجابي في The Star التي سلطت الضوء على مؤيديه من المواطنين ومن الحزب الحاكم الذين سعوا إلى إظهار محاسن فترة حكمه الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بالأوضاع الحالية للدولة، خاصَّة عند الحديث عن التوترات والقلاقل داخل الدولة التي أودت بحياة العشرات من المواطنين مما يساهم في توسيع نطاق الجدل بشأن طبيعة المرحلة التي تمر بها جنوب أفريقيا ومدى قدرتها على مكافحة الفساد وتجاوز الإحباط الذي وصل إليه مواطنوها[55]

بينما جاء هذا الاتجاه الإيجابي في محتوى Daily Sun الخاص بالمحاكمات القضائية من خلال تسليط الضوء على هيئات الدفاع الوطنية وشرطة التحقيق وهيئة الدفاع الخاصة ومحاكم غرب الكاب وكوالانتال وبيترماريتسبورغ والتي كانت تُنظر أمامها الطعن المقدم من قبل زوما لمحكمة الاستئناف العليا لإقالة المدعي العام بيلي دونر من قضية زوما

الخاصة بصفقة الأسلحة بينه وبين الشركة الفرنسية تاليس التي تعود للتسعينيات، منذ كان نائبًا للرئيس ثابو مبيكي.

ولم يتجاوز الاتجاه الإيجابي لمحتوى Times سوى في تناول وجهات نظر الأكاديميين والسياسيين للخروج من المأزق المظلم الذي تغرق فيه البلاد والآليات التي اتبعها ريموند زوندو من أجل خروج تقريره إلى النور.

- **الأطر الإعلامية**

جدول رقم (7)

الاطر الاعلامية	daily sun		Star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	35	29.4	36	28.1	48	37.5	119	31.7
مسئولية	35	29.4	24	18.8	32	25	91	24.3
قانوني	28	23.5	32	25	2	1.6	62	16.5
صراع	1	0.8	15	11.7	17	13.3	33	8.8
اقتصادي	10	8.4	8	6.3	7	5.5	25	6.7
اجتماعي	6	5	6	4.7	5	3.9	17	4.5
مصلحة شخصية	0	0	0	0	15	11.7	15	4
اخرى	4	3.4	7	5.5	2	1.6	13	3.5
الإجمالي	119	100	128	100	128	100	375	100
كا2: 76.953 درجة الحرية : 14 مستوي المعنوية: 0.000 دال معامل التوافق: 0.413								

غلبت الأطر السياسية على المضمون الصحفي المقدم في مواقع العينة الإلكترونية، بنسبة 37.5% في Times و28.1% في The Star و29.4% في Daily

Sun، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية محل الدراسة والتحليل، حيث أن أغلب المتهمين بقضايا فساد ورشوة وتربح واستغلال نفوذ هم من السياسيين السابقين أو الحاليين، وعلى رأسهم الرئيس السابق جاكوب زوما ووزير الموارد المعدنية وكذلك وزير الرئاسة ووزير المؤسسات العامة ووزير الصحة وغيرهم من المسئولين السياسيين، وحتى عند تناول التهم الخاصة بالمحافظين ورؤساء الأحياء، كما جاء في The Star وDaily Sun كان يتم وضعها في إطار سياسي بحت.

وجاء إطار المسئولية متساويًا في نسبته في موقع Daily Sun الإلكتروني مع نظيره السياسي بـ29.4%، في حين جاء في المرتبة الثانية في كل من Times و The Star بنسبة 25% للأولى و18.8% للثانية، لتحتل المرتبة الثانية في الأولى والمرتبة الثالثة في الثانية، وهذا الإطار كانت تعتمد عليه المواقع الإلكترونية محل الرصد والتحليل لإبراز حجم المسئولية التي يجب أن تحظى بها المناصب السياسية والاقتصادية من جانب مسئوليها، وهو ما جاء مغايرًا تمامًا للواقع، حيث استغل العاملون بالقطاعات السياسية والاقتصادية بالدولة مناصبهم من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة للمواطنين.

وجاء الإطار القانوني واضحًا في Daily Sun بنسبة 23.5%، حيث كان تركيز المضمون الخاص بالموقع الإخباري على القضايا والأحكام القضائية والغرامات المالية وغيرها من الأحداث القانونية المحلية، وكان الإطار القانوني أيضًا بارزًا في موقع The Star الإلكتروني بنسبة 25%، في حين أن Times لم تقولب المضامين في قالب قانوني سوى في موضوعين فقط بنسبة 1.6% وهما الخاصان بتقديم زوما وهيئة دفاعه طلبًا إلى محكمة الاستئناف العليا لتغيير بيلي دونر كمدعي عام في قضية صفقة الأسلحة الفرنسية بينه وبين شركة تاليس، في حين جاء إطار الصراع بنسبة 13.3% في Times في تناوله

الموضوع السابق ذكره، والذي أفرد فيه الموقع الإلكتروني العديد من الأدلة والوثائق حول الادعاءات الخاصة بزوما تجاه دونر، والأحكام القضائية السابقة في القضية محل النزاع.

بينما لم يحظى إطار الصراع بنفس الاهتمام في موقع Daily Sun الإلكتروني، حيث لم تتعدى نسبته سوى 0.8% وإن كان ظهر واضحًا في مضمون The Star بنسبة 11.7% عند تناول الجزء الخاص بفساد مسئولي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والنزاعات بين أفراده في دعم ورفض كل من زوما ورامافوزا، بل وكذلك في طرح وجهات النظر الخاصة بالأحزاب المعارضة التي كانت ترى أن إدارة رامافوزا لم تحقق سياسات الحكم الرشيد بالدولة.

في حين جاء الإطار الاقتصادي بنسبة 8.4% في موقع Daily Sun الإلكتروني، لم يتعدى سوى نسبة 6.3% بموقع The Star و5.5% بموقع Times وذلك في تناول الفساد الخاص بقطاعات الكهرباء والطاقة والسكك الحديدية التي عانت منها الدولة في الفترة الأخيرة، خاصَّة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية المصاحبة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العالم ككل.

وجاءت الأطر الاجتماعية بنسبة ضئيلة في المواقع الإلكترونية الثلاث، بنسب 5% في Daily Sun و4.7% The Star و3.9% في Times في الموضوعات الخاصة بتأثيرات فساد المسئولين على حياة المواطنين داخل الدولة، وكذلك في عرض الحياة الشخصية والاجتماعية للمتهمين بقضايا الفساد من المسئولين أنفسهم وعدم قدرتهم على سداد الغرامات المفروضة عليهم من قبل المحكمة كما جاء على لسانهم.

وجاءت الأطر الأخرى التي تنوعت بين أطر أمنية والمتعلقة بجهاز الشرطة وفساد مسئوليه، كما جاء في موقع The Star وذلك بنسبة 5.5% وشملت كذلك أطر انسانية عند تناول Times المضمون الخاص بعائلة الرئيس السابق جاكوب زوما ورغبتهم في

إسقاط القضايا المنسوبة له، لأنه لا بد أن يحظى بتقاعد هادئ وذلك بنسبة 1.6%، في حين جاءت هذه الأطر الأخرى في Daily Sun بنسبة 3.4%، وشملت كلًا من الأطر الطبية والإنسانية عند الحديث عن فساد وزير الصحة السابق وعائلته في قضية الإعلانات الخاصة بالتوعية بمرض كورونا مع شركة Digital Vibes، وكذلك ذكر الموضوعات الخاصة بالمعونات الطبية التي جاءت للشعب الجنوب أفريقي إثر الجائحة سابقة الذكر، والتي تم نهبها من جانب المسئولين في القطاع الصحي.

بينما تفرد موقع Times الإلكتروني بعرضه الموضوعات في إطار المصلحة الشخصية للمسئولين المتهمين بقضايا فساد، بنسبة 11.7% بمعدل تكرار 15 موضوعًا، أبرز فيهم الموقع حجم الاستفادة التي تعود على المسئولين من تربحهم والرشاوى التي حصلوا عليها واستغلالهم لمناصبهم من أجل تحقيق مكاسب ذاتية، وذلك من خلال إظهار أرصدة البنوك الخاصة بالمسئولين المتهمين بقضايا فساد وعرض الوثائق الخاصة بأملاكهم التي تؤكد على المصالح الذاتية التي اكتسبوها من جراء هذه الأفعال، وهو الذي غاب تمامًا في كل من Daily Sun، The Star.

- **القوى الفاعلة المحركة للنص**

جدول رقم (8)

القوى الفاعلة	daily sun		star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شركات وهيئات عامة وخاصة	45	17	87	21.3	52	15.2	184	18.1
مسئولين بالدولة	58	21.9	49	12	47	13.7	154	15.2
رئيس الجمهورية السابق (زوما)	28	10.6	63	15.4	56	16.4	147	14.5
قوى فاعلة أخرى	29	10.9	40	9.8	35	10.2	104	10.4

القوى الفاعلة	daily sun		star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رئيس الجمهورية الحالي (رامافوزا)	26	9.8	42	10.3	24	7	92	9.1
رئيس المحكمة زوندو	13	4.9	33	8.1	33	9.6	79	7.8
حزب المؤتمر الوطني الديموقراطي	21	7.9	28	6.9	21	6.1	70	6.9
الوزراء سابقين أو حاليين	14	5.3	9	2.2	20	5.8	43	4.2
احزاب المعارضة	12	4.5	16	3.9	11	3.2	39	3.8
المدعي العام دونر	10	3.8	17	4.2	12	3.5	39	3.8
شركات خاصة اجنبية ودول اجنبية	6	2.3	10	2.5	18	5.3	34	3.3
هيئة الدفاع عن زوما	3	1.1	14	3.4	13	3.8	30	3
الإجمالي	265	100	408	100	342	100	1015	100

كا2: 44.176 درجة الحرية : 22 مستوي المعنوية: 0.003 دال معامل التوافق:0.204

مثلت فئة المسئولين بالدولة أكثر القوى الفاعلة المحركة للنصوص الخاصة بموقع Daily Sun الإلكتروني، حيث جاءت بنسبة 21.9%، في حين أن الشركات والهيئات الخاصة والعامة كانت هي المسيطرة على القوى الفاعلة في كل من The Star وTimes بنسبة 21.3% للأولى و15.2% للثانية، ويرجع ذلك إلى الزاوية التي اعتمد عليها كل موقع إخباري في تقديمه القضية محل الدراسة والتحليل، فموقع Daily Sun، وهو الذي تميز بمتابعة الإجراءات القانونية الخاصة بتقرير ريموند زوندو حول الاستيلاء على الدولة

والملاحقات القضائية والأحكام ما بين السجن والغرامات التي تم فرضها على المتهمين بقضايا الفساد، بالإضافة إلى متابعة الجلسات في قاعات المحاكم في المحافظات المختلفة، مع ذكر الأسماء الخاصة بالماثلين أمام القضاء، وأسماء القضاة أنفسهم بشكل كامل وصريح، جعل فئة المسئولين بالدولة هي الطاغية كقوى فاعلة محركة للنص، حيث كان يتم ذكر اسم المسئول ومنصبه في متن النص.

بينما ركز موقع The Star على الشركات والقطاعات التي تعاني من الفساد كما جاء ذكرها في تقرير زوندو دون الإشارة إلى مسئوليها في المقام الأول، حيث كان التركيز على الوقائع الخاصة بالفساد وليس مرتكبيها في المقام الأول.

وبصفة عامة، كانت هناك شركات ومسئولين محددين هم الأكثر بروزًا في كل من الفئتين هم شركة Sars للأوراق المالية وشركة Transnet للشحن والخطوط الجوية الجنوب أفريقية SAA واتحاد الإذاعة الوطنية SABC وشركة Bain& CO للأوراق المالية والبورصة وشركة Eskom للكهرباء وشركة Denel للأسلحة وBOSASA للخدمات الحكومية وأعمال الضيافة والبنك الوطني SARS وشركة جوبتا Gupta الذراع الممتدة للفساد في الدولة في عهد الرئيس السابق جاكوب زوما والتي قامت باستغلال علاقتها الخاصة مع زوما من أجل تحقيق مصالح شخصية وللتحكم في تولي المناصب العليا في الدولة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على وقائع فساد أجهزة كل من أمن الدولة وقطاع الشرطة ووحدات التحقيق الخاصة وجمعية رجال الأعمال ومسئوليها من استغلال النفوذ والرشاوى والعمولات المالية.

وجاءت فئة الرئيس السابق جاكوب زوما هي المسيطرة على القوى الفاعلة المحركة للنصوص في موقع Times الإلكتروني بنسبة 16.4% لتحتل المرتبة الأولى، حيث ركز الموقع على الجزء الخاص بوقائع فساد زوما كما جاء في تقرير ريموند زوندو للاستيلاء على

الدولة، بالإضافة إلى التركيز على الدعاوى القضائية المرفوعة ضده، والتي بلغت 783 دعوة قضائية[56]، مع متابعة لجلسات المحكمة الخاصة به.

واحتلت المرتبة الثانية كلًا من الشركات والهيئات العامة والخاصة سالفة الذكر في موقع Daily Sun الإلكتروني بنسبة 17% وكذلك في موقع Times بنسبة 15.2%، في حين كان الرئيس السابق جاكوب زوما هو الأكثر ظهورًا في هذه المرتبة في موقع The Star الإلكتروني بنسبة 15.4%، حيث تمت الإشارة لزوما باعتباره رجلًا سياسيًا مخضرمًا وزعيمًا له دور بارز في تاريخ جنوب أفريقيا، ولا بد من العمل على تقديره، مع نفي العديد من التهم والملاحقات القضائية المنسوبة إليه.

وفي المرتبة الثالثة بموقع Daily Sun تساوت نسبة كل من فئتي رئيس الجمهورية السابق جاكوب زوما بنسبة 10.6% مع القوى الفاعلة الأخرى بـ10.9%، وضمت الفئة الأخرى كلًا من عائلة زوما وتحديدًا ابنه وابنته ومؤيديه وكذلك عائلة وزير الصحة زويلي مخيزي وزوجته وابنه المتهمون بقضايا فساد وسكان محافظات كوازولونتال ومؤسسات المجتمع المدني والرؤساء السابقين مبيكي ومانديلا، في حين تراجعت فئة المسئولين بالدولة بموقع The Star الإلكتروني بنسبة 12% وكذلك بموقع Times بنسبة 13.7%، حيث أن الأول كان جل تركيزه على الصراع الداخلي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والذي يمكن أن يؤثر بدوره على زعزعة استقرار وسلام الدولة، خاصَّة في ظل توجيه تقرير لجنة ريموند زوندو للعديد من التهم المباشرة لأعضاء الحزب والفصائل السياسية المختلفة داخله، وانقسام أفراده بين مؤيد ومعارض للجنة وتقريرها، وكذلك بين مؤيد ومعارض للرئيس السابق زوما والرئيس الحالي رامافوزا.

واحتلت فئة الرئيس الحالي سيريل رامافوزا المرتبة الرابعة في كل من Daily Sun وThe Star بنسبة 9.8% للأولى و10.3% للثانية، في حين جاءت في هذه المرتبة

بTimes فئة القوى الفاعلة الأخرى بنسبة 10.2%، والتي ضمت كلًا من أبناء المسئولين المتهمين بقضايا فساد وعائلتهم مثل إبن رئيسة خطوط الطيران الوطنية دودو ميبني، والذي قام بالمشاركة مع شركة جوبتا Gupta في صفقات غير قانونية خاصَّة صفقة مع شركة أيرباص قيمتها مليار راند أي 62.98 مليون دولار، بالإضافة إلى صهر الرئيس سيريل رامافوزا والمتهم معه في واقعة مزرعة فالافالا Phla Phla التي على إثرها دعت الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاكمة رامافوزا بتهم فساد ومخالفات مالية، وكانت الواقعة الأخيرة هي الأكثر ظهورًا في كل من Daily Sun وTimes عند الحديث عن الرئيس سيريل رامافوزا كقوة فاعلة محركة للنصوص الإعلامية بداخلها.

وقد اهتمت الصحيفتان بالواقعة الخاصة بتقديم مدير المخابرات السابق آرثر فريزر، شكوى ضد الرئيس الحالي رامافوزا في مركز شرطة جوهانسبرج في 9 فبراير 2020، زعم من خلالها استهداف لصوص مزرعة تابعة للرئيس تسمى مزرعة "فالا فالا" للحياة البرية في مقاطعة "ليمبوبو" الشمالية، وأنهم تمكنوا من العثور على (4) ملايين دولار (3.7 مليون يورو) من العملات الأجنبية مخبأة داخل الأثاث، وقد اعترف الرئيس رامافوزا، فيما بعد بحدوث السرقة، لكنه أكد أن هذه الأموال كانت من مزاد للماشية الثمينة، وأنه لم يرتكب أي خطأ، وأكد أنصاره أنه ضحية حملة تشهير قبل منافسة وحشية محتملة للفوز بولاية ثانية كرئيسًا لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي[57].

وتمثلت القوى الفاعلة الخامسة في Daily Sun في فئة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بنسبة 7.9% مع التركيز على أعضاء الحزب الذين ورد أسماؤهم في تقرير لجنة ريموند زوندو بارتكابهم مخالفات مالية وجرائم تربح ورشاوى، في حين جاءت فئة رئيس المحكمة زوندو في هذه المرتبة بTimes بنسبة 9.6% من خلال التركيز على نشاط لجنة

الاستيلاء على الدولة والأجواء التي صدر فيها التقرير الخاص بهذه اللجنة لتقديمه إلى الرئيس سيريل رامافوزا وبدوره للعرض على البرلمان.

وجاءت القوى الفاعلة الأخرى في The Star بنسبة 9.8%، وضمت كلًا من الشعب الجنوب أفريقي والنقابات العمالية والرئيس السابق مبيكي ورئيس القضاة السابق موجوينج موجونج ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان الجنوب أفريقي ونشطاء حقوقيون وقانونيون وسياسيون، حيث قولب الموقع القضية في قالب سياسي بحت، مع التركيز على النزاعات الداخلية بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم واتهام أعضائه بالفساد، والنظر في قاعدة استبعاد بعضهم من مناصبهم الحكومية على إثر التهم المنسوبة لهم، وسط رفض بعض أعضاء الحزب تطبيق هذه القاعدة.

وجاءت فئة الوزراء السابقين في المرتبة السادسة بموقع Daily Sun بنسبة 5.3% من خلال التركيز على وقائع الفساد المتهمة فيها وزيرة المؤسسات العامة ليني برون بالتلاعب في صفقات شركة Sars وBain& Co وTransnet وغيرها من الشركات، ووزير الصحة وقضيته الشهيرة مع شركة Digital Vibes الإعلامية، ووزير الموارد المعدنية وقضيته مع شركة Eskom وغيرها من الشركات، وجاءت في هذه المرتبة بموقع The Star فئة رئيس القضاة ريموند زوندو بنسبة 8.1% والذي تعرض هو واللجنة لكثير من النقد من جانب الموقع الإلكتروني، وتم اتهامه بتسييس اللجنة ورغبته في إبراز الرئيس سيريل رامافوزا على حساب غيره من السياسيين مع إغفاله مخالفات رامافوزا شخصيًا.

واحتلت فئة رئيس الجمهورية الحالي سيريل رامافوزا هذه المرتبة بنسبة 7% في Times مع التركيز على دوره في تلقي التقرير الخاص بلجنة ريموند زوندو الخاص

بالاستيلاء على الدولة وعرضه على البرلمان، مع متابعته سير التحقيقات الخاصة بالقضايا وقضية مزرعته فالا فالا Phla Phla .

وفي المرتبة السابعة بـDaily Sun جاءت فئة كل من رئيس القضاء ريموند زوندو بنسبة 4.9%، يليها أحزاب المعارضة بنسبة 4.5%، حيث أفرد الموقع الإلكتروني مساحة لأحزاب المعارضة للتعبير عن وجهة نظرهم في المخالفات المالية الواردة بتقرير زوندو، والأداء الحكومي للوزراء والمحلي للمحافظين بعد توجيه تهم فساد صريحة لهم، في حين كان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم هو القوة الفاعلة المحركة للنصوص في موقع The Star بنسبة 6.9% مع التركيز على مناقشة أعضاء الحزب قاعدة استبعاد المتهمين بتهم فساد أو الذين تم الإشارة لهم في تقرير ريموند زوندو.

في حين احتلت فئة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم هذه المرتبة بـTimes بنسبة 6.1%، مع التركيز على أعضاء الحزب الحاكم الذين تورطوا في قضايا فساد مباشرة مع الرئيس السابق جاكوب زوما.

واشترك المدعي العام بيلي دونر في المرتبة الثامنة بين كل من Daily Sun وThe Star بنسبة 3.8% للأولى و4.2% للثانية، واهتم كل من الموقعين بالدعاوى القضائية المتبادلة بين الرئيس السابق جاكوب زوما وبين هيئة التحقيق الخاصة والدعوات المقدمة لمحكمة الاستئناف العليا لعزل دونر كمدعي عام في قضية فساد زوما مع شركة الأسلحة الفرنسية تاليس، إثر تسريبه تقارير طبية عن حالة زوما الصحية، وهو ما يعد مخالفة قانونية، بالرغم من رفض محكمة الاستئناف لهذا الطلب، وتأييد محكمة بيترماريتسبورغ لوجود دونر.

في حين جاءت في المرتبة الثامنة بموقع Times الإلكتروني كل من فئة الوزراء السابقين أو الحاليين بنسبة 5.8%، يليها فئة الشركات الخاصة الأجنبية والدول الأجنبية

بنسبة 5.3%، وذلك من خلال التركيز على البيانات والوثائق الخاصة لقضايا الفساد المتهم فيها وزراء المؤسسات الخاصة والموارد المعدنية والطاقة والمالية مع زوما، وكذلك شركة تاليس للأسلحة الفرنسية وشرطة الإمارات التي ألقت القبض على الأخوين جوبتا Guptas.

وجاءت في المرتبة التاسعة كل من الشركات الأجنبية الخاصة والدول الأجنبية بنسبة 2.3% في موقع Daily Sun، في حين احتلت هذه المرتبة في The Star فئة أحزاب المعارضة بنسبة 3.9%، تليها فئة هيئة الدفاع عن الرئيس السابق جاكوب زوما بنسبة 3.4%، في حين جاءت كل من فئات هيئة الدفاع عن زوما في Times بنسبة 3.8%، تليها فئة المدعي العام بيلي دونر بنسبة 3.5% ثم فئة أحزاب المعارضة بنسبة 3.2%.

واحتلت المرتبة الأخيرة بموقع Daily Sun فئة هيئة الدفاع عن الرئيس السابق جاكوب زوما بنسبة 1.1% وفئة الشركات الأجنبية الخاصة والدول الأجنبية في The Star بنسبة 2.5%.

- **سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة**

جدول رقم (9)

سمات هذا الدور	daily sun		Star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سلبى	76	53.9	77	47.8	79	20.3	232	50.5
إيجابى	10	7.1	11	6.8	14	8.9	35	7.6
متوازن	55	39	73	45.3	64	40.8	192	41.8
الإجمالي	141	100	161	100	157	100	459	100
كا2: 1.866 درجة الحرية : 4 مستوي المعنوية: 0.760 غير دال								

غلب الدور السلبي على طريقة ورود القوى الفاعلة داخل النصوص الصحفية محل الدراسة والتحليل، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية التي تركز على تهم الفساد الخاصة بالمسئولين الحكوميين ومسئولي القطاع الخاص، بالإضافة إلى فساد الوزارات وبعض الهيئات الحكومية والخاصة واستغلال النفوذ من جانب مسئوليها لتحقيق مصالح ذاتية، وجاءت الفئة السلبية بنسبة 53.9% بـDaily Sun و47.8% بـThe Star، في حين كانت الفئة المتوازنة في الأدوار هي المسيطرة على القوى الفاعلة بموقع Times الإلكتروني بنسبة 40.8%، حيث ركز الموقع على البيانات والإحصائيات والوثائق والأدلة الداعمة لوقائع الفساد، مع العمل على تقديم تقرير لجنة ريموند زوندو بشكل موضوعي وحيادي.

في حين جاءت السمة السلبية في المرتبة الثانية بنسبة 20.3% بالموقع ذاته Times، وكانت أغلبها منسوبة للرئيس السابق جاكوب زوما، حيث ركز الموقع على وقائع الفساد الخاصة به تحديدًا والمخالفات المنسوبة له، ولم تختلف النسبة الخاصة بالسمة المتوازنة كثيرًا في موقع The Star عن نظيرتها الإيجابية، فجاءت بنسبة 45.3%، حيث أن تحيز الموقع الواضح للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ولأعضائه من المعسكر المؤيد للرئيس السابق زوما، كان له تأثير واضح على السمة المنسوبة لأدوارهم داخل النصوص الصحفية المقدمة.

وجاءت الفئة المتوزانة بنسبة 39% بموقع Daily Sun الإلكتروني، وكان أغلبها منسوب لهيئة القضاء ووحدات التحقيق الخاصة والقضاة الذين يتولون مهمة التحقيقات في قضايا الفساد.

ولم تتعدى الفئة الإيجابية سوى نسبة 7.1% بـDaily Sun و8.9% بـTimes و6.8% بـThe Star، والغريب أن يأتي الرئيس السابق جاكوب زوما المتهم الأول في تقرير ريموند زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة كقوى فاعلة إيجابية في الموضوعات الخاصة

بتدني الأحوال المعيشية للمواطن الجنوب أفريقي، نتيجة الفساد في قطاعات الكهرباء والطاقة والمواصلات، في حين كان رئيس القضاء ريموند زوندو هو المسيطر على القوى الفاعلة الايجابية بـTimes.

- **طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص**

جدول رقم (10)

طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص	daily sun		star		Times		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صريح	99	86.8	100	77.5	96	78	295	80.6
ضمنى	15	13.2	29	22.5	27	22	71	19.4
الإجمالي	114	100	129	100	123	100	366	100
كا2: 4.136 درجة الحرية : 2 مستوي المعنوية: 0.126 غير دال								

سيطرت القوى الفاعلة الصريحة على نظيرتها الضمنية في النصوص الصحفية محل الدراسة والتحليل، حيث جاءت بنسبة 86.8% بـDaily Sun و77.5% بـ The Star و78% بـTimes، إذ اتسمت المواقع الإلكترونية الجنوب أفريقية بالشفافية والوضوح في مناقشة القضية على صفحاتها مع ذكر الأسماء كاملة والوقائع الخاصة بالفساد أو التهم الموجهة لبعض المسئولين المتواجدين بالدولة أو السابقين في إطار من الديمقراطية الملحوظة.

وجاءت القوى الفاعلة الضمنية بنسب 13.2% بـDaily Sun و22.5% بـThe Star و22% بـTimes، وظهر فيها كل من الرئيس السابق جاكوب زوما وشركة جوبتا بشكل واضح عند تناول وقائع الفساد كما تم ورودها في تقرير لجنة زوندو، بالإضافة إلى رئيس القضاة ريموند زوندو نفسه عند مناقشة المعلومات والبيانات الواردة

بالتقرير والرئيس سيريل رامافوزا عند مهاجمة موقعي The Star وDaily Sun باستغلال منصبه لتوجيه القضاء وتحقيق مصالحه الذاتية على حساب مصالح الدولة ومواطنيها.

النتائج العامة للدراسة

- تناولت المواقع الإلكترونية الجنوب أفريقية، قضية الفساد الداخلي للمسئولين المحليين بشكل واضح وشفاف، وحظت القضية بزخم ومتابعة إعلامية كبيرة في المواقع الإلكترونية الثلاث Daily Sun وTimes وThe Star محل الدراسة والتحليل، مما عكس حالة التنوع الكمي في عدد الموضوعات وتنوع القوالب المتناولة للقضية.
- سيطر الإطار السياسي على تناول القضية، بالرغم من التأثيرات الاقتصادية والمخالفات المالية الواضحة وحجم البيانات والإحصائيات والأرقام التي تجعل القضية تدخل في الإطار الاقتصادي، حيث أن طغيان الدور السياسي للمسئولين المتهمين في قضايا الفساد والذين شملهم تقرير لجنة زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة، رجح الإطار السياسي على غيره من الأطر.
- كان هناك اتجاه واضح نحو إظهار المسئولية الخاصة بالمسئولين تجاه الدولة ومواطنيها كأطروحة رئيسية عند عرض قضايا الفساد والتهم الملاحقة لهم، من أجل إبراز سوء استخدام نفوذهم دون الاكتراث لمواقعهم كمسئولين داخل الدولة، مع العمل على إظهار الناحية الإيجابية من أطروحة المسئولية التي سعت هيئات التحقيق العامة والخاصة إلى مراعاتها في التصدي لقضايا الفساد في أرجاء الدولة.
- أكدت الدراسة أن الفساد متغلغل منذ تولي الرئيس السابق ثابو مبيكي رئاسة الدولة، أي بعد عهد الزعيم نيلسون مانديلا، وهو ما كان يتم التلميح له من

خلال فتح الملفات الخاصة بقضايا الرئيس السابق جاكوب زوما منذ كان نائبًا للرئيس مبيكي، ظهر ذلك بوضوح في صحف Times وDaily Sun.

- كانت هناك أحداث فرضت نفسها على التناول الإعلامي في المواقع الإلكترونية الثلاث، تمثلت في عملية إلقاء القبض على الأخوين جوبتاس في دولة الإمارات العربية المتحدة عقب إصدار أحكام قضائية بضرورة إيقافهم، وهو ما استجابت له سلطة الإمارات مع جهاز الإنتربول، وإن كان التنوع الإعلامي قد ظهر في الزوايا الخاصة بقضية فساد الأخوين جوبتاس، فDaily Sun تناولها من جانب علاقته مع المؤسسات العامة بالدولة وقضايا التربح التي سعى إلى تنفيذها معهم، في حين تناولت Times نشاط الأخوين جوبتاس من خلال رصد العلاقة الشخصية بينهما وبين الرئيس السابق جاكوب زوما واستغلالهم لهذه العلاقة من أجل تحقيق مصالح شخصية وتدخلهم في التعينات الحكومية بشكل صريح، بينما سلطت The Star الضوء على هذه العلاقة من أجل التأكيد على أن الفاسدين ينالون جزاءهم قانونيًا، وأن التلاعب بين الأخوين والأجهزة الحكومية كان الدافع وراء تأسيس زوما لجنة الفساد بالدولة حتى قبل تقديم استقالته كرئيس للجمهورية.
- قامت المواقع الإلكترونية الصحفية بوظائفها الإعلامية الأساسية، والمتمثلة في مراقبة البيئة والتصدي للفساد في المجتمع، ووظائف التوجيه والإرشاد من خلال الرصد لقضايا الفساد والتهم المنسوبة للمسئولين وإدراج الرؤية الأكاديمية لحل هذه المشكلة، إضافة إلى إبرازها التعددية الفكرية والأيديولوجية في المجتمع، وهو ما يمثل الجانب الكيفي للتعددية، إلى جانب تعدد المصادر الخاصة بالمعلومات في المواقع الإلكترونية الثلاث بما يعكس التعددية الكمية.

- ظهر التنوع الخاص بإزدواجية ذكور\ إناث في المواقع الإخبارية الثلاث على الصعيد الداخلي، من خلال تنوع الصحفيين الذين يقومون بنشر الموضوعات، وكذلك التنوع الإثني والعرقي بينهم من خلال الصور التي كانت تنشرها المواقع الإلكترونية الثلاث مصاحبة للموضوعات، وكذلك التنوع الخارجي في ملكية المواقع الإخبارية الثلاث، ومدى تأثير ذلك على إمكانياتها التكنولوجية والإعلامية في تغطية الأحداث، فقرب The Star من دوائر السلطة العليا جعلها أكثر اعتمادًا على المصادر الرسمية الرفيعة المستوى، في حين أن Daily Sun التي تمتلك شبكة مراسلين قوية كانت أكثر قدرة على متابعة الإجراءات القانونية في المحاكم المنظور أمامها القضايا بالمحافظات المختلفة، بينما ضعف إمكانيات Times من المراسلين أو قربها من الدوائر السياسية رفيعة المستوى جعلها أكثر استغلالًا للوثائق والبيانات والاعتماد على الأكاديميين لتحليلها.
- ظهر التنوع بشقيه الكمي والكيفي من حجم الأخبار المعروضة، من خلال رصد العدد الخاص بكل موقع إلكتروني من المواقع الثلاث عن القضية المدروسة، وكذلك التنوع الكيفي من أفكار وأيديولوجيات مختلفة في تعدد زوايا عرض الموضوع الواحد من موقع إلى آخر.
- انعكست التعددية الإعلامية في تغطية المواقع الإلكترونية الثلاث عن قضية فساد المسئولين المحليين من خلال رصد تقرير زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة، والذي مثل القضية الرئيسية في المواقع الثلاث وما صاحبه من تهم ثم اتهام المسئولين المتقاعدين أو الموجودين بالخدمة بها وهو ما مثل القضية الفرعية بمواقع Daily Sun وTimes وThe Star.

نتائج الدراسة المقارنة

عند مقارنة المضمون الصحفي المنشور في مواقع Daily Sun وTimes وThe Star إزاء قضايا فساد المسئولين بالدولة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كالتالي:-

1- ركز موقع Times الإلكتروني على التهم المنسوبة للرئيس السابق جاكوب زوما وشركة جوبتا للأعمال، حيث جاء ذكرهم بشكل صريح وواضح في الجزأين الأول والثاني بالتقرير الصادر عن لجنة الاستيلاء على الدولة التي تم تأسيسها منذ 2018، وتولى رئاستها رئيس القضاة ريموند زوندو، وأصدر تقريره النهائي عنها في يوليو 2022، في حين أفرد موقع Daily Sun المجال نحو قضايا الفساد الخاص بالمسئولين في القطاعين العام والخاص بالدولة، مع العمل على ذكر أسماء المتهمين بشكل كامل، فكان تركيز المضمون الصحفي المعروض على الفساد المحلي للقطاعين سابقي الذكر ومسئوليهم، مع متابعة الأخبار الخاصة بجلسات محاكماتهم، بينما سعى موقع The Star الإلكتروني إلى تناول القضية بشكل أعمق وأشمل من التركيز على التهم المنسوبة للرئيس السابق جاكوب زوما أو التهم الخاصة بالمسئولين المحليين، بل امتد المضمون إلى مهاجمة اللجنة الخاصة بريموند زوندو نفسها، والتي أصدرت التقرير النهائي الخاص بالاستيلاء على الدولة، مع فتح الإطار حول الإجراءات القانونية وسلامتها.

2- كان لقرب مؤسس The Star من الرئيس السابق نيلسون مانديلا، باعتباره كان الطبيب الخاص له، دور مؤثر في النظر إلى أعضاء الحزب الحاكم ومعارضيه من الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، حيث كان الموقع الإلكتروني هو الأقرب لمصادر المعلومات الرسمية عن نظيريه Times وDaily Sun، كما ألقت الضوء على قضايا متعلقة بفساد قطاع أمن الدولة وجهاز الشرطة، بل وسلطة القضاء، فيما لم يلقي نظيريه الضوء عليه،

بينما أعطى موقع Daily Sun الحق للمسئولين المتهمين بقضايا فساد للرد على المعلومات الواردة تجاههم والتي يتم تداولها في الساحات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، وكان أبلغ دليل هو ظهور كل من هيئة الدفاع عن الرئيس السابق وعائلة زوما كقوى فاعلة بارزة في النصوص الصحفية المنشورة، ومن ناحيته سعى موقع Times إلى الالتزام بالموضوعية والحيادية في تناول قضية فساد المسئولين مكتفيًا بتقديم الوثائق والأدلة التي تؤكد صحة كلامه.

3- اتفقت المواقع الثلاث على وجود تنوع إثني وعرقي وأيديولوجي في المضامين الصحفية المقدمة، حيث كان الصحفيون متنوعون في الجنس بين ذكور\ إناث، واللون بشرة سمراء\ بيضاء، وكذلك الفئة العمرية شباب\ كبار سن، كما كان واضحًا من الأسماء والصور المصاحبة للموضوعات المنشورة بالمواقع Sun Daily وTimes وThe Star.

4- كان هناك تنوع واضح في القوالب الصحفية المقدم بها القضية محل الدراسة والتحليل، وان كان موقع Daily Sun تفرد عن غيره من مواقع العينة بعرض رسائل القراء، تحمل أسماءهم كاملة وأسماء المناطق التي يبعثون منها رسائلهم كشكل من أشكال صحافة المواطن، في حين اعتمدت Times على تغريدات مواقع التواصل الاجتماعي للمسئولين المتهمين بقضايا الفساد أو المؤيدين لهم أو المعارضين من أجل تقديم معلومات واضحة وصريحة عن تصريحاتهم وردهم على الموضوعات المثارة على الساحة.

5- كانت مصادر المعلومات المحلية هي المسيطرة على مواقع العينة الثلاث لاستقاء المعلومات، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية المدروسة والتي تتسم بالصبغة المحلية، وإن كان ظهر التنوع بين المصادر الرسمية وغير الرسمية في اعتماد كل موقع عليها، حيث كان موقع The Star هو الأقرب من المصادر الرسمية عن نظيريه Times وDaily Sun، ولم يتم الاعتماد على المصادر الدولية سوى من جانب Times فقط التي نقلت عن

السلطات الإماراتية خبر إلقاء القبض على الأخوين جوبتاس بمساعدة الإنتربول وترحيلهم إلى جنوب أفريقيا لمحاكمتهم في قضايا الفساد المنسوبة لهم، وهو ما نقله كل من Daily Sun وThe Star من تصريحات وزير العدل الجنوب أفريقي.

6- سيطرت القوى الفاعلة الرسمية، وتحديدًا جاكوب زوما كمحرك رئيسي للأحداث سواء بشكل ظاهري أو بشكل ضمني وسواء من الناحية الايجابية أو السلبية في المواقع الإلكترونية الثلاث، حيث كان يتم النظر له بأنه المسئول الأول عن تهم الفساد المستشرية في الدولة، كونها ترجع إلى فترة توليه رئاسة الدولة، من 2009 وحتى 2018، وأنه كان مستفيدًا بشكل أو بآخر من الصفقات غير القانونية، والرشاوى وتهريب الأموال والأسلحة.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف واحد رئيسي، يتمثل في "رصد وتحليل حالة التنوع الإعلامي كما تعكسه التغطية الصحفية الإلكترونية لقضايا فساد المسئولين بالدولة"، بالتطبيق على المواقع الصحفية الإلكترونية لكل من The Star وDaily Sun وTimes في الفترة من يناير حتى يوليو 2022، معتمدة على تطبيق منهج المسح، وأسلوب المقارنة المنهجية باستخدام محددات قياس التنوع الإعلامي وتحليل القوى الفاعلة، مع الإجابة على مجموعة من التساؤلات الخاصة بانعكاس التنوع الإعلامي في المواقع الإلكترونية المذكورة سلفًا.

وأبرزت الدراسة، عددًا من السمات الخاصة بالمواقع الصحفية الإلكترونية، هي:

- كان لنوع الملكية تأثير واضح على المصادر التي اعتمد عليها كل موقع من المواقع محل الرصد والتحليل في استقاء معلوماته عن قضايا الفساد الداخلي، حيث أن قرب The Star من دوائر السياسة العليا بالدولة كما سلف الذكر جعلها أكثر اعتمادًا على تصريحات المسئولين رفيعي المستوى سواء من الرؤساء، جاكوب

زوما الرئيس السابق أو سيريل رامافوزا الرئيس الحالي، والوزراء ومديري القطاعات الحكومية ورجال الأعمال المقربين من السلطة السياسية، في حين أن Daily Sun لم تحظى بهذا القدر من الزخم في المسئولين الرسمين بالدولة، فكان اعتمادها على رؤساء المحاكم والقضاة المنظور أمامهم القضايا الخاصة بالمسئولين الوارد ذكرهم في تقرير لجنة ريموند زوندو حول الاستيلاء على الدولة كمصدر للمعلومات، وتفردت Times بقدرتها على تحليل البيانات والوصول إلى الوثائق الداعمة لقضايا الفساد مع الاستعانة بخبراء لتحليلها.

- هناك حالة من التنوع الكيفي والكمي ظهر في المواقع الإلكترونية الثلاث محل الدراسة والتحليل، مع إظهار حالة من الحراك الديمقراطي والشفافية في مناقشة القضايا الداخلية، فلم يكن هناك نوع من المواربة أو الخوف من الكشف عن أسماء المسئولين السابقين أو الحاليين الذين تم توجيه تهم فساد خاصة بهم، بما في ذلك رئيس الجمهورية الحالي سيريل رامافوزا، وهو الحراك الذي يكفله الدستور الجنوب أفريقي وقانون الإعلام لديهم، والذي لا تحظى به العديد من الدول الأفريقية المماثلة.
- لم يكن هناك صوت واحد مسيطر على المواقع الإلكترونية في تناول قضايا فساد المسئولين، حيث ظهر حجم التنوع الفكري في التناول من زوايا متعددة، بالإضافة إلى التنوع في القوى الفاعلة المحركة للأحداث في المواقع الثلاث، وإن كان هناك اختلاف في التركيز على قضايا بعينها في مواقع لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام في غيرها، فمثلًا The Star قام بالتركيز على الفساد الخاص بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والنزاعات السياسية الداخلية بالحزب، وهو الأمر الذي لم يقم موقع Times بالتركيز عليه قدر تركيزه على مخالفات زوما المالية وعلاقته

بشركة جوبتا التي استغلت علاقاتها الشخصية معه وأبرمت العديد من الصفقات المشبوهة وتدخلت في تولي المناصب العليا بالدولة، في حين جاء تركيز Daily Sun على قضايا الفساد بذكر وقائع محددة لوزير الصحة السابق وفساد القطاع الصحي ككل وقطاع أمن الدولة والشرطة المحلية.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها حول مفهوم التنوع الإعلامي في التغطية الإخبارية لصحف جنوب أفريقيا، تمثلت في:

- حققت المواقع الصحفية الإلكترونية مفهوم التعددية الإعلامية الشامل بشقيه الكمي والكيفي من حيث التنوع في المصادر بين الرسمية وغير الرسمية، والتنوع في الأيديولوجيات والأفكار المطروحة حول القضية وكيفية معالجتها وإيجاد الحلول والبدائل من أجل الخروج من نفق الفساد المظلم بالدولة، بالإضافة إلى التنوع في محرري الموضوعات الصحفية في المواقع الثلاث من حيث النوع والعرق.
- جاءت الأطروحات السياسية والأطروحات الخاصة بالمصلحة الوطنية الأكثر ظهورًا في المضامين المقدمة من جانب المواقع الإلكترونية الثلاث، حيث قامت المواقع بوظائفها الإعلامية في رصد الفساد ومراقبة البيئة ومحاولة توصيل صورة صحيحة للرأي العام الجنوب أفريقي، وأفردت المواقع محل الدراسة والتحليل المجال واسعًا لمناقشة كل قضايا الفساد التي يعاني منها المجتمع الجنوب أفريقي على مختلف المستويات والأصعدة دون تمييز لقضية بعينها على حساب الأخرى، وإن كانت الأطروحة الرئيسية المحركة للنصوص الصحفية هي لجنة التحقيق في الاستيلاء على الدولة برئاسة القاضي ريموند زوندو.
- كانت القوى الفاعلة الرسمية هي المحركة لمجرى الأحداث في المضامين الصحفية المقدمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة القضية التي تقوم برصد الفساد الداخلي

للمسئولين بالدولة، وإن كانت تنوعت أدوار هذه القوى بين الأدوار السلبية والإيجابية وفقًا للزاوية الخاصة بالطرح في الموقع الإلكتروني، ويجب التأكيد على حجم التباين في هذه القوى الفاعلة بين المواقع الإلكترونية Daily Sun وTimes وThe Star، وإن كان هناك قضايا بعينها هي التي فرضت ظهور قوى فاعلة معينة كاقتران اسم جاكوب زوما بكل من الأخوين جوبتاس في قضايا التربح واستغلال النفوذ وكذلك جاكوب زوما والقاضي هلوفي في استغلال المناصب من أجل تحقيق مصالح ذاتية، وجاكوب زوما والمدعي العام بييلي دونر من أجل استبعاده من قضيته الخاصة بصفقة الأسلحة مع الشركة الفرنسية تاليس، وكذلك ارتباط كل من سيريل رامافوزا مع ريموند زوندو سواءً بشكل متوازن من خلال تقديم التقرير الخاص بلجنة التحقيق في الاستيلاء على الدولة أو بشكل سلبي من خلال عرض استغلال رامافوزا القضاء من أجل إحكام قبضته السياسية.

- تنوعت الأطر المرجعية والأطروحات الرئيسية والفرعية بين المواقع الصحفية الإلكترونية الثلاث، وإن كانت جميعها تدور في فلك الأطر السياسية والقانونية مع وجود صريح لأطر المصلحة الذاتية الذي أظهره موقع Times في عرضه الوثائق الداعمة لوقائع الفساد وعرضه البيانات والإحصائيات المؤيدة لما ورد من مضمون صحفي مقدم، وكانت الأطروحات الرئيسية هي المسيطرة على المضمون الصحفي في المواقع الإلكترونية الثلاث Daily Sun وTimes و The Star، حيث أن جميع الأطروحات كانت تدور في فلك الكشف عن وقائع فساد المسئولين وملابساتها والمتورطين فيها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة والطرح الخاص بالمشكلة البحثية، تشكلت مجموعة من الفرضيات التي توصلت الدراسة إلى نتائج بشأنها، تمثلت في:

- أكدت الدراسة على صحة الفرض الأول الخاص بالعلاقة الارتباطية بين النصوص الدستورية الخاصة بالديمقراطية وبين وجود تعددية كمية بالإعلام، حيث تنوعت الملكية الخاصة بالمواقع الإلكترونية الثلاث بين ثلاث شركات رئيسية هي Media 24 التابعة لمجموعة Naspers والتي تقوم بإصدار Daily Sun وArena Holdings التي استحوذت على شركة Tiso Blackstar التي تقوم بإصدار Times وشركة (INL) Independent news& media group التي تقوم بإصدار The Star.
- وجود علاقة ثنائية بين التنوع الإثني والعرقي بالدولة والتنوع الأيديولوجي والثقافي، وهو ما تم إثبات صحته كفرضية ثانية في الدراسة، حيث تنوعت الزوايا والأفكار التي تناولت فساد المسئولين بالدولة، وكذلك الرؤى والأطروحات والحجج التي قدمها كل صحفي عن القضية محل الدراسة والتحليل، حتى أن هناك تباين واضح في هذه الرؤى والأفكار في الموقع الإلكتروني الواحد، فكان موقع The Star الأكثر بروزًا في ذلك، حيث تعددت الموضوعات التي تهاجم زوما ومعاونيه والأخرى التي تؤيد زوما ومعاونيه، وكذلك التي تهاجم أعضاء من الحزب الوطني الحاكم في المضامين الصحفية وتؤيد نفس الأعضاء في موضوعات أخرى.
- أثبتت الدراسة، الصحة الجزئية للفرض الثالث الخاص بوجود علاقة شرطية بين ملكية وسائل الإعلام وبين تعددية التوجه الفكري الخاص بهذه الوسائل تجاه قضايا الفساد المحلي، حيث إن أغلب المواقع باختلاف ملكيتها قد أدانت نفس الأسماء المطروحة في ملف زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة، وإن كان موقع

The Star فقط هو الذي جاء في بعض موضوعاته تأييدًا للرئيس السابق جاكوب زوما، عند عرضه سوء الأحوال المعيشية في ظل حكم الرئيس الحالي رامافوزا إذا ما تم مقارنتها بالأوضاع السابقة في عهد زوما.

وتناولت الدراسة مدخل تحليل الأطر الإعلامية للوصول إلى النتائج الخاصة بالتنوع الإعلامي في التغطية الإخبارية لصحف جنوب أفريقيا، حيث:

- تأثرت طبيعة الأطر الإعلامية بطبيعة القضية محل الدراسة والتحليل، حيث غلبت الأطر السياسية على غيرها من أنواع الأطر الأخرى في المضمون الصحفي المقدم بالمواقع الإلكترونية الثلاث، وإن كان هناك بروز للإطار القانوني بجانب نظيره السياسي فيما يتعلق بالمضامين الخاصة بالمحاكمات والملاحقات القضائية للمسئولين بالدولة.
- جاءت خلفية المصلحة الذاتية وانعدام الشعور بالمسئولية هي المسيطرة على الأطر الإعلامية المقدمة في المواقع الإلكترونية الثلاث، مع إظهار واضح لحجم الصراع بين ما يتضمنه التقرير الخاص بلجنة تحقيق الاستيلاء على الدولة من وقائع وأحداث وبين موافقة أفراد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والشعب على المعلومات الواردة في هذا التقرير ومدى مصداقيتها.
- سيطر الإطار العام للأطروحة الرئيسية لفساد المسئولين وفقًا لما جاء في تقرير زوندو الخاص بالاستيلاء على الدولة على أغلب المضامين الصحفية المقدمة بالمواقع الإلكترونية الثلاث، وإن كان ظهر في بعض الموضوعات الأطر الخاصة بقضايا فساد أجهزة الشرطة وفساد مسئولي الحكم المحلي في موقع Daily Sun، وكذلك الإطار الخاص بفساد زوما مع الأخوين جوبتاس في موقع Times.

كما اعتمدت الدراسة على مدخل إدارة التنوع الإعلامي لقياس حجم التعددية الإعلامية بالمواقع الإلكترونية الثلاث عند الحديث عن قضايا فساد المسئولين بالدولة، حيث:

- أثرت ملكية الصحف في مصادر استقاء المعلومات عن الأطروحات الخاصة بفساد المسئولين بالدولة كما سبق الذكر، فقرب The Star من المسئولين الرسميين جعلها الأكثر بروزًا في موضوعاتها كمصادر للمعلومات، في حين جاء اعتماد Times على مراسليها والذين كانوا يقومون بمتابعة الجلسات الخاصة بمحاكمات المسئولين في محاكم الولايات لذا كانوا يستعينون بهم كمصادر للمعلومات عن طبيعة الأحكام في كل قضية وملابساتها.
- لم تؤثر ملكية المواقع الإلكترونية الثلاث في أطروحات الفساد المقدمة بها، حيث سيطرت أطروحة لجنة زوندو للاستيلاء على الدولة كأطروحة رئيسية، تليها أطروحة اتهام الرئيس السابق زوما والمسئولين في عهده، ثم أطروحة فساد الرئيس الحالي سيريل رامافوزا واستغلاله لمنصبه من أجل تحقيق مصالح شخصية.
- كان هناك تنوع عرقي واضح في الصحفيين العاملين بالمواقع الإلكترونية الثلاث كما عكستها صورهم وأسماؤهم المصاحبة للموضوعات التي كتبوها، وبالتالي كان هناك تنوع أيديولوجي وفكري واضح في زوايا عرض الأطروحات المختلفة لفساد المسئولين المحليين.

وهناك مجموعة من النتائج العامة توصلت لها الدراسة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- استغل المسئولون المتهمون بقضايا فساد، حساباتهم على السوشيال ميديا من أجل التأثير في الرأي العام وحشد مؤيديهم كما تم تداول المعلومات الواردة فيها في موقعي The Star وDaily Sun

- كان حديث الTimes عن الرئيس السابق جاكوب زوما متوازنًا بالرغم من تسليط الضوء على التهم المنسوبة له والوقائع القانونية الواردة ضده في تقرير لجنة زوندو.
- ظهر الإطار الاجتماعي في موقع Times في المضمون المتناول لمؤيدي الرئيس السابق زوما ودعمهم له سياسيًا في ظل تدني الأوضاع المعيشية في البلاد.
- إعطاء موقع Daily Sun الإلكتروني، الجمهور فرصة التعبير عن وجهة نظرهم من خلال صحافة المواطن عبر رسائل القراء، كان له دور بارز في إظهار حجم الديمقراطية والتعددية الإعلامية بالموقع، وجاءت أغلب هذه الرسائل تحمل في طياتها الاتجاه النقدي الاستنكاري أو الاتجاه الاستفهامي.
- أعطى موقع Daily Sun المساحة للمتهمين بقضايا فساد حق الرد والتعبير عن وجهة نظرهم فيما هو منسوب إليهم من اتهامات.
- سلط موقع The Star الإلكتروني، الضوء على الإجراءات الأمنية والقانونية التي صاحبت تقرير لجنة تحقيق الاستيلاء على الدولة برئاسة زوندو، مع إبراز دور وحدات التحقيق العامة والخاصة التي تباشر عملية التحقيقات مع المتهمين الوارد أسماؤهم في التقرير.
- حاول موقع The Star الاستعانة بمتخصصين من أجل تقديم شرح وافٍ عن القضية، ومحاولة إيجاد حلول عملية للخروج من نفق الفساد المظلم في البلاد، وهو الأمر الذي ظهر كذلك في موقع Daily Sun من خلال تقديم الأكاديميين حلولًا وبدائلًا للوضع الحالي، في حين كان اعتماد Times على الأكاديميين من أجل شرح البيانات والمعلومات الواردة في الوثائق الداعمة للقضية.

- كان موقع The Star الأكثر تعاطفًا مع الرئيس السابق جاكوب زوما في التهم المنسوبة إليه، مع إظهار فساد أجهزة الشرطة في عهد الرئيس الحالي سيريل رامافوزا وفساد الرئيس نفسه ومهاجمة لجنة التحقيق الخاصة بزوندو واتهامها بتحقيق مصالح ذاتية لرامافوزا على حساب المصالح الوطنية.
- كان موقع The Star هو الأكثر تناولًا لقضايا الخلافات الداخلية بالحزب الحاكم وقضايا الفساد المتهم بها أفراد الفصائل المختلفة بالحزب.

الهوامش والمراجع

[1] - the media pluralism, 10- Septembre 2022, www.rsf.org.

[2] – فضيل دليو، 1-4-2016، الساحة الإعلامية في أفريقيا: حالة جنوب أفريقيا، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمع البصري، جامعة قسنطينة3، مجلة الباحث الاجتماعي، Volume 12, Numéro 1، Pages 11-24.

[3] –http://www.sadc.int/key_documents/declarations/ict.php/

[4] – جمال زرن، 2013، الإعلام العمومي والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية، الملتقى الدولي حول وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، معهد الصحافة وعلوم الأخبار بجامعة منوبة، تونس.

[5] – محمد نجيب الصرايرة، 2015، قضايا في الإعلام الدولي، مكتبة الرائد العلمية، عمان، ص 57.

[6] – Tomaselli, Keyan Gray, 2002, A brief history of South African journalism, mass communication and media education, Research Articles (Centre for Communication, Media and Society) [14], http://hdl.handle.net/10413/8775, https://researchspace.ukzn.ac.za/handle/10413/8775.

[7] - https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/digital-news-report/2021/south-africa

[8] - Ibd

[9] - https://www.dailymaverick.co.za/opinionista/2021-03-30-beware-the-rising-intensity-of-warfare-against-democracy-and-south-africas-constitution/

[10] – محمود زكريا، الاستياء المتصاعد: ما مستقبل حزب المؤتمر الحاكم في جنوب أفريقيا، مرجع سابق.

[11] – المرجع السابق.

[12] – سَجْن زوما يكشف النقاب عن أزمات جنوب أفريقيا، مرجع سابق.

[13] - Lodge, Tom2, 31 December 2011,"Political Corruption in South Africa", Political Corruption ،ISBN 9781412813891, archived in 6 May 2020.

[14] - "South Africa", Transparency International, 25 October 2019, https://www.transparency.org/cpi/

[15] - Dirco notes with 'disappointment' foreign ambassadors' joint memo on corruption", 4 February 2019, http://www.msn.com.

[16] - مالية مكبري، 2020، التعدد اللغوي في الإعلام الجزائري وبناء الهوية، حوليات جامعة الجزائر 1، مجلد 34 عدد 1، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 677.

[17] - وفاء بورحلي، 2021، التعددية الإعلامية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للصحافة المطبوعة الجزائرية بين رهانات الاحتراف وانعكاسات الانحراف، مجلة المعيار، مجلد 25 عدد 54، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص 262.

[18] - احمد شريف بسام، حكيم بوغرارة، 2022، تجاوزات الممارسة الإعلامية في الجزائر بين الأخلاقيات والقوانين، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 16، عدد1، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، ص197

[19] - عدنان سمير دهيرب،2021، تعددية الخطاب الإعلامي وانعكاسها على السلم المجتمعي وتفكيك الهوية الوطنية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 11، عدد1، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق، ص 122.

[20] - Irina Milutinovic,2022, Media Pluralism in Competitive Authoritarian Regimes - A Comparative Study: Serbia and Hungary, Sociologija, Vol. 64, Iss. 2, Belgrade, DOI:10.2298/SOC2202272M, p.274.

[21] - عبد الرزاق غزال، وفاء بورحلي، 2019، تكريس التعددية الإعلامية عبر تحقيق التنوع الثقافي في وسائل الإعلام الرقمية: الملامح، المقومات والعوائق، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 46، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص118- 119.

[22] - بن زيدون جميلة ابراهيمي، 2021، ملامح الهوية الأخلاقية للممارسة الإعلامية وضوابطها القانونية دراسة لأجيال التعددية الإعلامية في الجزائر، دفاتر السياسية والقانون، مجلد 13، عدد3، ص635.

[23] - مصطفي ثابت، 2022، واقع حرية الصحافة الجزائرية في ظل التعددية السياسية والإعلامية: قراءة في التشريع والممارسة، حوليات جامعة الجزائر 1، مجلد 36، عدد1، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، ص323.

[24] - آمال بن سالم، 2021، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو تحقيق التعددية الإعلامية في واقع الممارسة المهنية من خلال القانون الوضعي للإعلام لسنة 2102م (دراسة ميدانية على عينة من صحافي جريدة المحور اليومي وجريدة اليوم في نوفمبر 2018م)، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص56- 57.

[25] – لطيفة سبأ، 2022، التنوع الثقافي في الإعلام السمعي البصري العمومي: التصور والآليات، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية، عدد17، المغرب، ص119.

[26] – وفاء بورحلي، 2020، أنماط الملكية الصحفية في الأنظمة الإعلامية العربية وعلاقتها بالتعددية الإعلامية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص90.

[27] – فضيل ديلو، 2020، النظام الإعلامي في الجزائر: نموذج تعددي وظيفي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي،العدد 4، مجلد7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص11.

[28] - Rachael Craufurd Smith, Beata Klimkiewicz, Alina Ostling, 2021, Media ownership transparency in Europe: Closing the gap between European aspiration and domestic reality, European Journal of Communication, Vol. 36(6), p.547.

[29] - Aurora Labio-Bernal,Victoria Garc´ıa-Prieto, 2022, Cultural pluralism and diversity on public television: An analysis of the use of sign language on the BBC and TVE, Critical Studies in Television, The International Journal of Television Studies, Vol. 17(2), p.135.

[30] - Pedro Molina-Rodríguez-Navas, Johamna Muñoz Lalinde, 2021, Pluralism of News and Social Plurality in the Colombian Local Media, MDPI, 131. https://doi.org/10.3390/info12030131, https://www.mdpi.com/journal/information

[31] - Timo Harjuniemi, 2021, The power of primary definers: How journalists assess the pluralism of economic journalism, Journalism, sagepub.com/journals-permissions, DOI: 10.1177/14648849211035299, journals.sagepub.com/home/jou

[32] - Pieter Maeseele, Daniëlle Raeijmaekers, 2020, Nothing on the news but the establishment blues? Toward a framework of depoliticization and agonistic media pluralism, Journalism, Vol. 21(11), sagepub.com/journals-permissions, tps://doi.org/10.1177/1464884917739476, journals.sagepub.com/home/jou, p.1593.

[33] - Dam Hee Kim, 2017, The Paradox of Media Diversity: Values, Exposure, and Democratic Citizenship, Doctor of Philosophy, the University of Michigan, United States of America, p.3.

[34] – حياة بدر قرني محمد، 2016، رؤية القائمين بالاتصال في مصر نحو مفهوم التنوع الإعلامي وآليات تطبيقه.. دراسة كيفية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، عدد8، قسم العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص331– 332.

[35] – حسن حمائز، 2016، التنوع الإعلامي والتواصل الثقافي، مجلة فكر العربية، عدد2، س1، المركز الدولى للأبحاث والدراسات العربية – جمعية مدرسي اللغة العربية للتنمية الثقافية والاجتماعية، ص54.

[36] – Nwachukwu Egbunike ترجمة Amjad Mq، تنص دراسة جديدة إن حرية التعبير في دوامة من الانحدار في جنوب أفريقيا

تملك بعض القوانين تأثير سلبي على الحرية الرقمية، 22 فبراير 2021،

#/https://ar.globalvoices.org/2021/02/22/69655

[37] - Sean Kilpatrick, "Who gets to rule the world", 1 July 2010, Maclin magazine, (Canada). 21 December 2013 http://web.archive.org/.

[38]- شيماء سمير عبد الله أبو عميرة، 2012، مستقبل التشريعات الصحفية في مصر خلال العقد القادم (2010:2020)، ماجستير، غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص37.

[39] – المرجع السابق

[40] - De Bustos, Miguel Juan Carlos : Del Rio, Casado Miguel Angel, (2014), **Réflexion sur le pluralisme dans le nouveau contexte médiatique, acte du colloque international concentration des médias, changements technologique**, pluralisme d'information Montréal, université de Québec et centre de recherche interuniversitaire

[41] – جمال زرن، 2013، الإعلام العمومي والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية ، الملتقى الدولي حول وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديموقراطي، تونس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، جامعة منوبة.

[42] - Herman Wasserman, The state of South African media: a space to contest democracy, Publizistik (2020) 65:451–465, 2 July 2020, https://link.springer.com/article/10.1007/s11616-020-00594-4.

[43] - Daily Sun Advertising Site". Archived from the original on 2 September 2012. Retrieved 10 July 2022

[44] - "It's official: Arena Holdings is the new owner of Sunday Times, Business Day, Sowetan". Retrieved 10 September 2022.

[45] - The Star Website". Archived from the original on 27 May 2011. Retrieved 18 June 2022.

[46] – الثلاثاء المقبل يوم حاسم لرئيس جنوب أفريقيا السابق.. إصدار أول تقرير حول فساد عهده، 1 يناير 2022،
https://www.youm7.com/story/2022/1/1/%D8%A7D8%A3%D9%88%D9%84/5601691

[47] – جنوب أفريقيا: استئناف محاكمة الرئيس السابق جاكوب زوما الذي أثار حبسه احتجاجات دامية، 18 يوليو 2021، https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%81%

[48] – أربعة قتلى في تظاهرة ضد ارتفاع سعر الكهرباء في جنوب أفريقيا، 1 اغسطس 2022،
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89

[49] – اعتقال شخصيات في شركة عمومية بجنوب إفريقيا بتهمة الفساد،
https://www.panapress.com/

[50]- د ب أ، رئيس جنوب أفريقيا يعلن عن إجراء تعديلات لمكافحة الفساد، الإثنين 24 أكتوبر 2022، https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate

[51] – فريدة بنداري، تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على دول القارة الأفريقية، تحليلات – شئون دولية، 2 مارس 2022، http://www.siyassa.org.eg/News/18255/

[52] - State capture report chronicles extent of corruption. But will action follow? State capture report: Ten of Zondo's most damning quotes, https://www.timeslive.co.za

[53] - "Long waltz to Freedom: South Africa Politics" ،The Economist, 5 May 2018, https://www.economist.com

[54] - Groenewald, Adriaan; Mnyandu, Ellis (13 February 2014). "The man who wants to change the world". Business Report. Retrieved 12 February 2019.

[55] – سَجْن زوما يكشف النقاب عن أزمات جنوب أفريقيا، الأحد 2 نوفمبر 2022،
https://acpss.ahram.org.eg/News/17197.aspx

[56] - President for sale: Watsons 'bought Zuma for R300k a month'"،8 January 2020, www.timeslive.co.za.

[57] – محمود زكريا، الاستياء المتصاعد: ما مستقبل حزب المؤتمر الحاكم في جنوب أفريقيا، مرجع سابق.